



لبنان عند منعطف مهارات: رؤى من البيانات الضخمة بشأن طلب سوق العمل بعد ست سنوات من الأزمة



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

لبنان عند منعطف مهارات: رؤى من البيانات الضخمة بشأن طلب سوق العمل بعد ست سنوات من الأزمة



تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني:
publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن. لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: ©stock.adobe.com.

الرسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات



3. التعليم - تواؤم المهارات مع متطلبات سوق العمل

تواجه مؤسسات التعليم تحدياً يتمثل بمواكبة التغيّر المتسارع في متطلبات المهارات، ما يحتم ضرورة موازنة نُظم التعليم والتدريب على نحو أفضل مع الطلب المتغيّر في سوق العمل.

استجابات على مستوى السياسات



تنفيذ برامج قائمة على البيانات لتنمية المهارات وإعادة تأهيلها وتطويرها بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل الآتية، وتبسيط إجراءات اعتماد المناهج الدراسية لتمكين الجامعات من الاستجابة بسرعة أكبر للتغيّر في الطلب على المهارات.



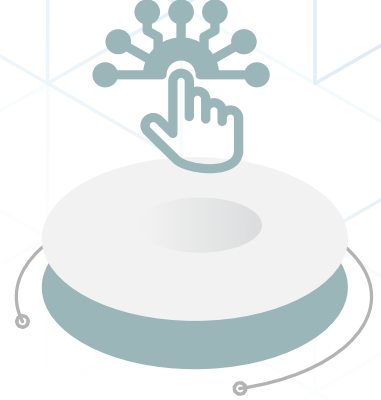
2. الاستراتيجية الوطنية للرقمنة والمهارات

يشهد لبنان طلباً متزايداً على المهارات الرقمية والمهارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة. لكن استمرار هجرة ذوي المواهب والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهم في تراجع الطلب على هذا النوع من الخدمات، ما حد من قدرة القطاع على دعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدامين.

استجابات على مستوى السياسات



اعتماد سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الرقمية تشمل متطلبات إنشاء المراكز التقنية والاحتفاظ بذوي المواهب، وبناء منصة لاستطلاع المهارات من أجل تحويل التجزؤ في الطلب على المهارات الرقمية إلى آليات مستدامة لإيجاد العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.



1. الاستقرار الاقتصادي الرقمي

تتمحور سوق العمل الرقمية في لبنان حول المهارات التقليدية في مجالي الأعمال والخدمات، ولا سيما التسويق والمحاسبة والتمويل، إلى جانب التواصل والمبيعات والإدارة. أما المهارات الناشئة مثل خدمات الحوسبة السحابية غير المستندة إلى خوادم (AWS Serverless)، وتوليد الأكواد البرمجية، وهندسة التلقين، ووضع النماذج اللغوية الكبيرة، فهي من المهارات الأسرع نمواً.

استجابات على مستوى السياسات



دفع الإصلاحات المالية والنقدية والإدارية، وتحسين البنية التحتية للكهرباء والإنترنت، لتهيئة بيئة أكثر ملائمة للاستثمار ونمو القطاع الرقمي.



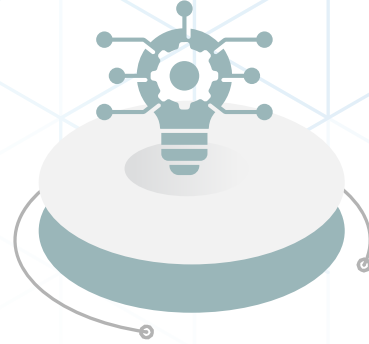
5. الاحتفاظ بذوي المواهب واعتماد نماذج عمل جديدة

تتواصل هجرة ذوي المواهب والمهارات من لبنان، في حين يحد ضعف استخدام ترتيبات العمل عن بُعد من فرص الاستفادة على نحو أفضل من القوى العاملة الماهرة استجابةً لتنامي الطلب العالمي.

استجابات على مستوى السياسات



تطوير مراكز تكنولوجية، ومنظومات ابتكار، وأطر عمل عن بُعد أو أطر تجمع بين العمل الحضوري والعمل عن بُعد، بهدف الاحتفاظ بذوي المواهب وربط المهارات اللبنانية بالسوق العالمية.



4. الذكاء الاصطناعي والتحول في القوى العاملة

تتراوح طاقات التعزيز بالذكاء الاصطناعي بين المستوى المتوسط والمرتفع، ولا سيما في الوظائف التحليلية والمهنية، مع أن الاستعداد الرقمي لا يزال في مراحل مبكرة من التطور.

استجابات على مستوى السياسات



تضمن النظم التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة المهارات المعرفية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبيانات، والأدوات العملية المشغلة بالذكاء الاصطناعي، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي عامل تعزيز لإنتاجية القوى العاملة، لا محرك إقصاء لها.



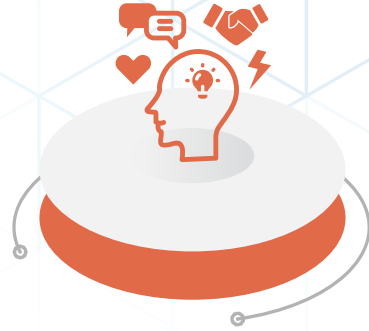
7. التوظيف المراعي للجنسين

مع أن 69 في المائة من الإعلانات الوظيفية عبر الإنترنت لا تحدد جنس مقدمي الطلب، فإن 28 في المائة منها تشترط تحديداً مرشحات من الإناث، و3 في المائة فقط تطلب مرشحين من الذكور. وأكثر من 85 في المائة من الإعلانات التي تحدد نوع الجنس تطلب مرشحات من الإناث في أهم 20 مهنة، لا سيما الأعمال المكتبية، والمبيعات، والوظائف التي تتطلب التعامل مع العملاء، مثل المساعدات الإدارية، ومساعدات المبيعات، ومحاسبات الصناديق، والمضيفات، وموظفات الاستقبال، والسكرتيرات.

استجابات على مستوى السياسات



اعتماد ممارسات مراعية للجنسين في التوظيف، والاستثمار في التدريب الموجّه وتدابير الدعم لتمكين المرأة من تجاوز الأدوار التقليدية التي تشغلها، والتوجّه نحو المهن التقنية والإدارية وذات الإنتاجية الأعلى.



6. مؤسسة استطلاع المهارات

في حين تنطوي إحصاءات سوق العمل التقليدية على درجة محدودة من التفصيل والتحديث، يمكن للبيانات الضخمة وإعلانات الوظائف عبر الإنترنت أن توفر رؤى قيّمة وفي الوقت الفعلي تدعم وضع سياسات قائمة على الأدلة.

استجابات على مستوى السياسات



إنشاء منصة وطنية للمعلومات المتعلقة بالمهارات تدمج إحصاءات سوق العمل الرسمية، والبيانات الضخمة، ومخرجات التعليم، ونتائج التدريب، لإنتاج رؤى محدّثة وشاملة وقائمة على الأدلة تسترشد بها عمليتا صنع السياسات وتخطيط المهارات.



©Witton/stock.adobe.com

المحتويات

3	الرسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات
8	مقدمة
9	1. الخلفية
11	2. البيانات الضخمة: إعادة تشكيل سوق العمل وتحليل المهارات
14	3. حالة لبنان: ست سنوات من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية
41	ألف. لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي
51	باء. الاتجاهات الديمغرافية وسوق العمل
18	4. فهم وضع المهارات في لبنان
81	ألف. المهن والمهارات الأكثر طلباً في لبنان
12	باء. غابة المهارات في لبنان
22	جيم. اتجاهات ملفات المهارات وتباينها بين عامي 2020 و 2025
27	الخلاصة
28	التوصيات المتعلقة بالسياسات
33	الحواشي
	قائمة الأشكال
12	الشكل 1. سير عمل راصد المهارات الذي طورته الإسكوا
15	الشكل 2. لبنان: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو، 2015-2024
16	الشكل 3. لبنان مقابل المنطقة العربية: البطالة والعمل في القطاع غير النظامي، 2018-2022
19	الشكل 4. توزيع المهن المطلوبة حسب فئات التصنيف الدولي الموحد للمهن
20	الشكل 5. أهم المهارات الفنية والشخصية في لبنان
21	الشكل 6. غابة المهارات في لبنان
22	الشكل 7. المهارات البازغة والآفلة في لبنان
23	الشكل 8. تطور طلب سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت على المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، 2020-2025
24	الشكل 9. اتجاهات فئات المهارات الأكثر طلباً، 2020-2025
25	الشكل 10. توزيع درجات الذكاء الاصطناعي في لبنان والمنطقة العربية
26	الشكل 11. الطلب على الوظائف حسب نوع الجنس في لبنان (أهم 20 مهنة)

مقدمة

الطلب على مجموعة من المهارات مع نشوء كل موجة جديدة من التكنولوجيا التي تعيد تشكيل الصناعات. ومن الضروري إعداد القوى العاملة لاكتساب المهارات المطلوبة لوظائف المستقبل حتى تتحقق الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها هذه التطورات التكنولوجية في مجال التوظيف، وكذلك للحد من التداعيات السلبية، كانتشار البطالة، في إطارها الكلي أم الجزئي (أو ما يسمى البطالة المقنعة). وقد أثبتت التجارب أن الطرائق التقليدية لا تكفي لتحديد المتطلبات من القوى العاملة إزاء هذه التغيرات السريعة. وهذه الثغرات شددت الحاجة إلى البيانات الضخمة، إذ إنها أداة قوية، تمكن من فهم وتحديد تطور الطلب على المهارات. ويتيح هذا النهج القائم على البيانات الحصول على رؤى متجددة وفي الوقت الفعلي، ويمكن صانعي السياسات من تكييف التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، والشركات من تحسين أساليب التوظيف، والمعلمين من تحديث برامج التدريب وفقاً للمتطلبات، بما يزود القوى العاملة بما يلزمها لتلبية متطلبات سوق العمل الدائمة التغير. وتوفر البيانات الضخمة المعلومات اللازمة لتحسين القدرة على تحديد المهارات المطلوبة واحتياجات أصحاب العمل. وتكتسب القدرة على الوصول إلى هذه المعلومات أهمية خاصة في البلدان النامية، حيث قد تكون نظم معلومات سوق العمل ومنظومات البيانات الإحصائية أقل تطوراً. نظراً إلى التفاوت بين بلدان المنطقة العربية في وتيرة جمع البيانات الإحصائية ونطاق تغطيتها وتوقيت جمعها، تتيح مصادر البيانات البديلة، بما فيها البيانات الضخمة، وسيلة فعالة من حيث التكلفة وسريعة لاستكمال الإحصاءات الرسمية وتوفير رؤى إضافية بشأن الاتجاهات المتسارعة التطور. في هذه الورقة، تستخدم البيانات الضخمة، وكذلك راصد المهارات الذي طوّره الإسكوا من أجل سد فجوة المعلومات والتوصل إلى فهم أفضل لسوق العمل اللبنانية.

تحدث التكنولوجيا ثورة في أسواق العمل في جميع أنحاء العالم، إذ تتغير مع تطورها المهارات المطلوبة للوظائف، كما تحل محل أدوار عديدة، وتدمج بين أدوار أخرى، وتوجد أدواراً ومهنًا جديدة. وتؤدي هذه التغيرات إلى نشوء طلب جديد على المهارات وزيادة الحاجة إلى تطويرها المستمر¹. ووفقاً لتقرير مستقبل الوظائف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2025، من المتوقع، بحلول عام 2030، أن تتغير 39 في المائة من المهارات الأساسية للعمال على مستوى العالم، وتختفي 92 مليون وظيفة، وبالمقابل يُتوقع استحداث 170 مليون وظيفة². وحلل تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023 التأثير المتوقع للتكنولوجيا على العمالة، وأظهرت النتائج توقعات بأن جميع التكنولوجيات، باستثناء الروبوتات البشرية وغير البشرية، ستوجد فرص عمل على مدى السنوات الخمس المقبلة³. ووفقاً لتقرير التنمية العالمية (2019)، تؤثر التكنولوجيات على طريقة عمل الشركات، وتوجد نماذج أعمال جديدة، وتوسع نطاق فرص العمل المتاحة⁴. والمهارات المطلوبة بشدة اليوم لم تكن موجودة قبل خمس سنوات، وتشير التوقعات إلى أن هذا سيصبح النمط السائد في العالم بوتيرة متسارعة. وكشف تقرير صادر عن التحالف الوطني للمهارات⁵ أن معظم الوظائف اليوم تتطلب نوعاً ومستوى معينين من الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وإتقان مهارات استخدامها. وبقدر اشتداد الطلب على المهارات الرقمية في معظم الوظائف، يشتد أيضاً الطلب على الوظائف الرقمية. كما درس تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁶ تنامي هذه الوظائف، مسلطاً الضوء على النمو الكبير في المهن الرقمية والحاجة إلى اكتساب مهارات رقمية متنوعة.

وفي ظل التطورات المتسارعة، من الضرورة بمكان إجراء تقييم دينامي للاحتياجات من المهارات. ويتغير باستمرار

1

الخلفية

©stock.adobe.com

ومر لبنان، ولا يزال يمر، بتقلبات اقتصادية حادة تغير من طبيعة العمل، لا سيما مع الموجة التكنولوجية الأخيرة الشديدة السرعة. والثورة الصناعية الرابعة تدفع نحو تسارع التحول الرقمي، ما يزيد الطلب على المهارات الرقمية من جهة، والمهارات الشخصية التفاعلية من جهة أخرى. وتولّد هذه التحولات فرصاً مهمة للأفراد والقطاعات القادرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، وتطرح تحديات كبيرة أمام المتأخرين عن مواكبة هذه التكنولوجيات. والتأرجح بين التكيف والإقصاء هو الواقع الأكثر حضوراً في سوق العمل اللبنانية في الحاضر.

وعلى الرغم مما عاناه لبنان لسنوات من الانكماش الاقتصادي، لا يمكنه أن يبقى بعيداً عن التحولات التكنولوجية التي تعيد تشكيل الطلب على العمالة وتعيد تعريف طبيعة العمل. وانطلاقاً من هذا السياق، تبحث هذه الورقة في تداخل التقدم التكنولوجي مع تطور سوق العمل. واستند في وضع هذه الورقة إلى بيانات الوظائف الشاغرة على الإنترنت، بهدف الإضاءة على الاتجاهات الناشئة في الطلب على المهارات، ولا سيما تطور متطلبات القطاع الخاص على مدى السنوات الست الماضية.

ويركز التحليل في هذه الورقة على نقطتين رئيسيتين بشأن استخدام البيانات الضخمة لاستخلاص رؤى حول سوق العمل. أولاً، وحتى في البيئات التي تعاني من شحّ في البيانات،

سوق العمل اللبنانية عند مفترق طرق، بعد ست سنوات من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. فمنذ بدء الأزمة المالية في عام 2019، وتفشي جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت في عام 2020، والحرب الإسرائيلية، تكبّد لبنان خسائر جسيمة في الوظائف والمداخيل. وخلفت هذه الأزمات تداعيات خطيرة على سوق العمل، من أبرزها ارتفاع معدل البطالة من 11.4 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى حوالي 30 في المائة في عام 2022، إلى جانب استمرار هجرة العاملين ذوي المهارة⁷.

وإزاء ما فرضته الأزمات من ضغوط على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، يواجه لبنان مجموعة من الأسئلة الجوهرية: ما هو الوضع الحالي لمهارات القوى العاملة؟ وكيف تطورت هذه المهارات في أعقاب الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم في دعم التعافي المستدام لسوق العمل؟ فعند وضع أي خطة للتعافي، من الضروري فهم ديناميات المهارات لتبيّن تلك التي يزداد الطلب عليها، وتلك التي تتراجع الحاجة إليها. والغرض من هذه الورقة هو التوصل إلى رؤى تساعد على الإجابة على هذه التساؤلات، من خلال تقييم وضع المهارات في لبنان، والتركيز على المهارات التي تزايد الطلب عليها خلال السنوات الخمس الماضية، وتلك التي آلت إلى الانحسار.

كما هي الحال في لبنان، تُعد إعلانات الوظائف على الإنترنت مصدراً مفتوحاً وغير مستغل للحصول على ثروة من المعلومات بشأن الطلب الحالي على المهارات. وثانياً، تشهد سوق العمل متسارعاً، ما يؤدي إلى تغيّر سريع في المهارات المطلوبة، الأمر الذي يجعل من أدوات الرصد في الوقت الفعلي ذات أهمية خاصة. ومن خلال استخراج هذه البيانات عبر الإنترنت، يمكن تحديد المهارات والمهن الأكثر طلباً في لبنان، وفهم العلاقات بينها بشكل أوضح. ويتيح هذا التحليل الوصول إلى رؤى بشأن المهارات التي شهدت أكبر نمو في الطلب، وتلك التي قد تكون عرضة للتحويل بفعل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وغيرها من الاتجاهات ذات الصلة في سوق العمل. ويمكن استخدام هذه المعلومات مباشرة في تصميم وتطوير برامج اكتساب المهارات وإعادة التأهيل. فعلى سبيل المثال، يمكن لخدمات التوظيف العامة ومعاهد التدريب الاستفادة من هذه النتائج لتتبع الفجوات في المهارات، وتصميم برامج تدريبية ودورات قصيرة الأجل لمعالجتها، وتقديم المشورة بشأن الاستثمارات في قطاعات محددة لاستيعاب الكفاءات الوطنية. والهدف النهائي هو دعم صنع سياسات قائمة على الأدلة، للتأكد من توافق مبادرات تنمية القوى العاملة تماماً مع احتياجات أصحاب العمل في ظل المشهد الاقتصادي السريع التغير.

ويُطرح في الفصل 2 مفهوم استخدام البيانات الضخمة لتحليل سوق العمل والمهارات. ويُحدد فيه المقصود

بالبيانات الضخمة في سياق هذا البحث، كما يتضمن مناقشة لما تنطوي عليه البيانات الضخمة من مكاسب وقيود مقارنةً بمصادر المعلومات التقليدية عن العمالة. كما يصف كيف يضطلع راصد المهارات الذي طورته الإسكوا بهذا الدور في المنطقة العربية من خلال توفير معلومات عن عملية تجميع البيانات وخصائصها والرؤى التي تنتج عنها. ويركز الفصل 3 على لبنان، حيث يشتمل على توصيف للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة التي واجهها البلد والاتجاهات الرئيسية في سوق العمل على مدى السنوات الست الماضية. ويفضي هذا التوصيف إلى تبين سياق نقدي للتركيبة السكانية، ولحجم البطالة والقطاع غير النظامي، وغير ذلك من التحديات التي تشكل خلفية هذه الدراسة التحليلية للطلب على المهارات. ويعرض في الفصل 4 تحليل لملفات المهارات في البلد باستخدام بيانات من راصد المهارات. وتقدم في هذا الفصل نتائج بشأن المهن والمهارات الأكثر طلباً عبر الإنترنت في سوق العمل اللبنانية، كما يعرض فيه تمثيل تصويري لشبكة «غابة المهارات» التي توضح كيفية ارتباط الوظائف من خلال المهارات المشتركة، ويدرس اتجاهات الطلب على المهارات من خلال تحديد المهارات التي شهدت طلوعاً (المهارات البازغة) وتلك التي شهدت أفولاً (المهارات المتدهورة) بين عامي 2020 و2025. ويخلص التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات في مجال السياسة العامة.

2

البيانات الضخمة: إعادة تشكيل سوق العمل وتحليل المهارات

©stock.adobe.com

أو تتطلب أساليب تدريب مختلفة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النظر في المهارات الأساسية المرتبطة بمهنة معينة على مر الزمن. ومع اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، تتحول البيانات المستخرجة عبر الإنترنت إلى معارف تساهم في صياغة السياسات وتقييمها.

وبالمقابل، وعلى الرغم من هذه المزايا، لا بد من الإقرار بوجود تحديات وقيود ترتبط بتحليل البيانات الضخمة، إذ يتطلب خبراء ومهارات فنية لاستخراج البيانات وتوحيدها وتحليلها، وليس هذا بالأمر الهين¹⁰، خاصة وأن البيانات الضخمة قد تفوت بعض العوامل السياقية الهامة ما لم تفسر بدقة. ويستلزم جمع البيانات أدوات وبنى تحتية تكنولوجية متطورة، والقيود التكنولوجية التي تواجه بعض البلدان قد تضعف التحليل أحياناً. وقد يتأثر التحليل سلباً بالنموذج المعتمد في التصنيف أو التجميع، أو باقتصار بعض ملفات المهارات المهنية على تحديد جزئي. ويمكن تلخيص أوجه القصور في التحليل في ثلاث نقاط رئيسية¹¹: جودة البيانات ومدى تمثيلها للواقع، إذ قد تكون البيانات غير كاملة أو لا تعكس المواصفات الكاملة للوظيفة، أو تكون متحيزة أو غير دقيقة، أو تحتوي على أخطاء مثل التكرار؛ وخصوصية البيانات وحمايتها، إذ يثير هذا الاعتبار مخاوف قانونية وأخلاقية تستوجب توافق جمع البيانات واستخدامها مع القوانين واللوائح المعمول بها؛ والتغطية الديمغرافية، إذ قد لا توفر البيانات الضخمة تمثيلاً كافياً لجميع الفئات السكانية، وقد تكون منحازة نحو شرائح ديمغرافية معينة.

باتت الإمكانيات التحويلية التي ينطوي عليها تحليل البيانات الضخمة جلية في مختلف المجالات، إذ أفرزت هذه المقاربة مزايا متعددة⁸، يمكن تلخيص أبرزها على النحو الآتي: إتاحة الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات بصورة شبه آنية؛ وتحقيق كفاءة أعلى من حيث الوقت والكلفة، إذ لا تتطلب الاستفادة من هذه البيانات عمليات جمع تقليدية معقدة ومطوّلة ومكلفة، نظراً لتحديثها المستمر؛ وتوفير رؤى تفصيلية حول المهارات المتوفرة وتلك المطلوبة، من خلال تصانيف ضمن وحدات مختلفة (مثل البلدان والمهن)؛ وضمان صحة المعلومات، إذ تعد البيانات المجمعة من الأفراد عبر الإنترنت أقرب إلى الواقع عموماً لأنها تستند إلى السلوك الفعلي.

وتوفر البيانات الضخمة مستوى أعلى من الدقة، وتسمح باكتشاف المهن الناشئة والمهارات الجديدة. ويتيح تحليل البيانات الضخمة، بما في ذلك إعلانات الوظائف عبر الإنترنت، تحديد المهن والمهارات البازغة حديثاً، والمهارات القائمة التي تشهد تحولات جراء استخدام الذكاء الاصطناعي⁹. ويمكن استخدام المعرفة المستخلصة من تحليل سوق العمل لتحديد المهن الناشئة (المحتملة)، من خلال الاستفادة من تقنيات التعلم غير الخاضعة للإشراف، وتحديد التكوين المتغير للمهارات في المهن القائمة حالياً. وقد يدعم هذا التحليل صانعي السياسات الذين يعملون على برامج استعادة المهارات لفهم المهارات التي يجب أن يركزوا عليها أكثر، وتلك التي يجب أن يتوقفوا عن التدريب عليها.

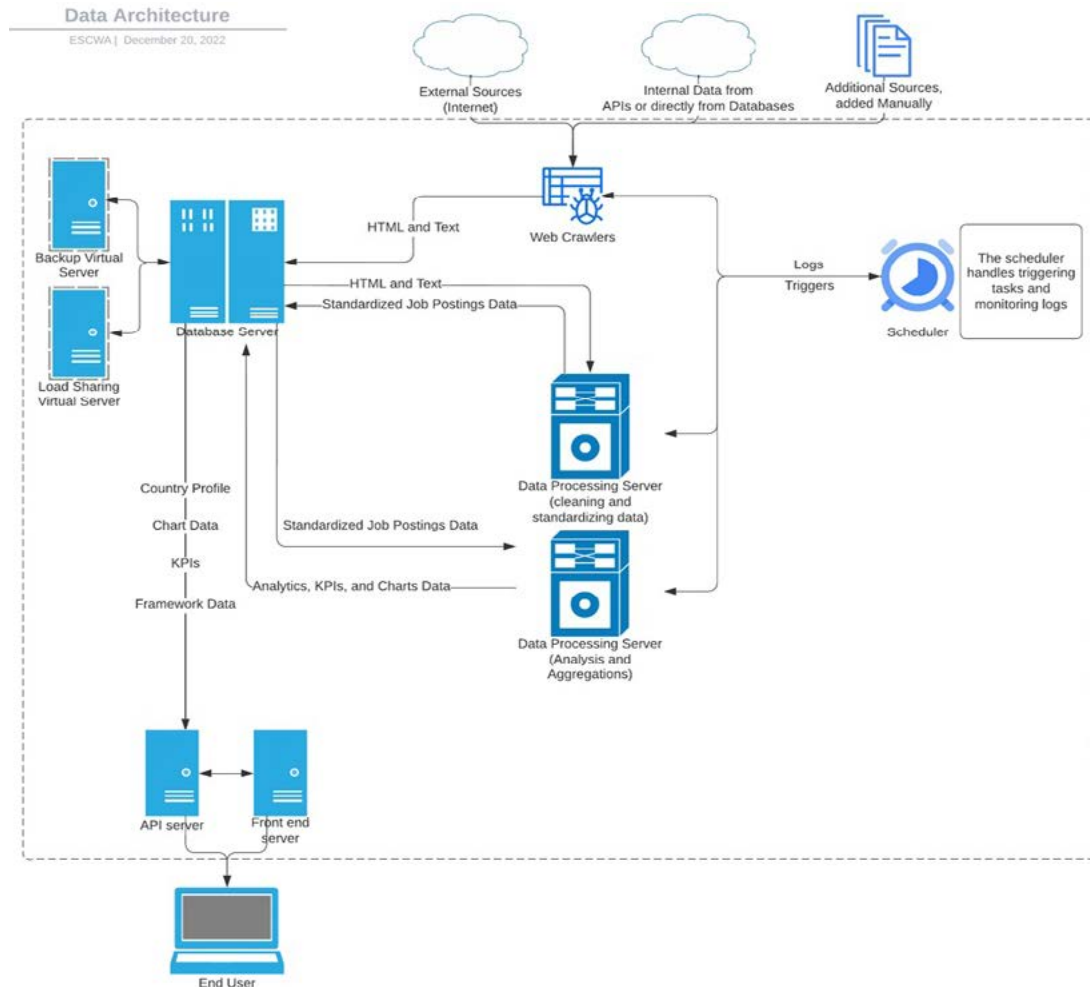
تقييم المهارات المطلوبة في مختلف الوظائف في المنطقة العربية

ومنذ عام 2020، جرى تسجيل وتحليل أكثر من 4.7 مليون إعلان وظيفة عبر الإنترنت في الراصد¹³. وتنظف إعلانات الوظائف وتخزن في قاعدة البيانات على شكل مجموعة من الحقول النصية التي تتضمن جميع المعلومات ذات الصلة كما وردت في الإعلانات المنشورة على الإنترنت¹⁴. ويعرض الشكل 1 لمحة عن سير عمل الراصد، حيث يستخرج المعلومات ذات الصلة من النصوص، ويصنفها ضمن حقول مخصصة لأغراض تحليلية، بمساعدة منهجيات معالجة اللغة الطبيعية. وتغطي الحقول المخزنة في الشاشة مجموعة واسعة من الجوانب التحليلية التي تعنى بها دراسات سوق العمل.

يحلل الراصد المسميات الوظيفية ويستخلص المهارات من الإعلانات المنشورة على الإنترنت. وأول ما يركز عليه

يجمع راصد المهارات الذي طورته الإسكوا بيانات في الوقت الفعلي عن المهارات المطلوبة في 20 دولة عربية¹²، بالاعتماد على أكثر من 180 منصة إقليمية ووطنية لنشر الوظائف عبر الإنترنت. وبفضل ملايين الإعلانات المرصودة عن وظائف على الإنترنت، يساعد الراصد مختلف الفئات المستهدفة، مثل صانعي السياسات والباحثين الأكاديميين والباحثين عن عمل، على فهم الطلب في سوق العمل في المنطقة، ورصد مدى التواءم بين واقع المهارات ومتطلبات الوظائف في المنطقة وآفاقها المستقبلية.

الشكل 1. سير عمل راصد المهارات الذي طورته الإسكوا



المصدر: تجميع الإسكوا.

مباشرة عن جانب العرض. وثالثاً، نظراً لأن الراصد يجمع البيانات حصرياً من منصات التوظيف عبر الإنترنت، قد تكون النتائج متحيزة إذا فسرت على أنها تعكس الطلب الإجمالي في سوق العمل. وبعبارة أدق، يجب فهم النتائج على أنها تمثل طلب سوق العمل عبر الإنترنت، لا مجموع الطلب على العمالة في الاقتصاد بأكمله.

ويمكن التخفيف من قيد تفسير البيانات باعتبارها مقتصرة على سوق العمل عبر الإنترنت عند إعداد ملف المهارات لكل مهنة. ومن المعقول افتراض أن المهارات المطلوبة لمعظم الوظائف لن تتغير بوسيلة الإعلان عنها، سواءً أكان عبر الإنترنت أم بالوسائل الأخرى. ويمكن الحصول على ملف مهارات تمثيلي لمهنة ما عبر الحالات المرصودة العديدة للوظائف الشاغرة المتعلقة بهذه المهنة. وعلى الرغم من أن المهارات المطلوبة لمهنة ما قد تختلف باختلاف الوظائف الشاغرة، يكشف تجميع المهارات المطلوبة في هذه الوظائف الشاغرة في نفس المهنة عن المهارات الأكثر تكراراً في إعلانات الوظائف المطلوبة عبر الإنترنت، ما يوفر تمثيلاً موثقاً لملف أهم المهارات المطلوبة لتلك المهنة.

وقد تتيح البيانات الضخمة فرصاً قيّمة لقياس وفهم مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في البلدان التي لا تزال نظم البيانات والإحصاءات فيها محدودة. ففي العديد من هذه البلدان، لا تُجرى المسوح بانتظام، وتفتقر السجلات إلى التحديث والدقة، كما لا تُجمع معلومات كافية لرصد الأوضاع واستخلاص السياسات العامة. واللجوء إلى رؤى البيانات الضخمة، مع فهم حدودها، قد يكون طريقة مثمرة لفهم التقلبات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويمكن لبلدان مرت بعدة تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية، مثل لبنان، أن تستفيد من هذه الرؤى لفهم الأثر العملي لهذه الصدمات بطريقة دقيقة ومفصلة وفعالة من حيث الكلفة، في محاولة لتصميم سياسات تعالج هذه التحديات.

هو المسميات الوظيفية، التي تُجمع مباشرة من هذه الإعلانات. ولضمان إجراء تحليل هادف، من المهم تنظيم بيانات المسميات الوظيفية في تصنيف موحد من الفئات أو المجموعات المسواة¹⁵. وقد استخدمت الإسكوا التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08) والتصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن من أجل التسوية¹⁶. أما الناتج الثاني المهم فهو المهارات. وبينما يمكن رصد المسميات الوظيفية مباشرة من إعلانات الوظائف، لا ينص سياق الإعلانات في أغلب الأحيان على المهارات المطلوبة. وهذا يستدعي دراسة الوصف الوظيفي للوظيفة الشاغرة المعلن عنها، ومن ثم استخلاص المهارات المطلوبة أو استنتاجها من سياق الوصف الوظيفي المرصود¹⁷. وعلى غرار المسميات الوظيفية، يسوى تصنيف المهارات ضمن هرمية تتكون من أكثر من 30,000 مهارة فريدة يمكن إدراجها تحت فئتي المهارات الفنية والمهارات الشخصية. وتشير المهارات الفنية إلى القدرات التي تنطبق أساساً على مجموعة محددة من المهن أو اللازمة لأداء مهمة معينة. ومن الأمثلة على ذلك لغة بايثون (Python) أو المحاسبة. أما المهارات المشتركة أو الشخصية فتترتب بشكل أكبر بالقدرات الشخصية الموجودة في مجموعة واسعة من المهن والصناعات، مثل التواصل أو التخطيط.

ومقارنةً بأساليب أخذ العينات والتحليل التقليدية، يتميز الراصد بعدة نقاط قوة، أبرزها الحجم الكبير للحالات المرصودة، وتوفر بياناته في الوقت الفعلي، واعتماد تصنيفات موحدة تتيح للمحللين والباحثين إجراء مقارنات مفيدة بين بلدان المنطقة. ومع ذلك، لا تلغي هذه المزايا الحاجة إلى مراعاة عدة نقاط دقيقة عند استخدام بيانات الراصد وتفسيرها، بل يجب أخذ خصائص هذه البيانات في الاعتبار أثناء تفسيرها. فأولاً، بدأ الراصد في جمع البيانات في عام 2020، والحالات المرصودة قبل ذلك محدودة. وثانياً، يركّز الراصد على جانب الطلب في سوق العمل، ولا يوفر معلومات

3

حالة لبنان: ست سنوات من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية

في عام 2020، وهو أكبر انخفاض منذ نهاية الحرب الأهلية²⁰ (الشكل 2). وبحلول عام 2020، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 34 مليار دولار، وهو أدنى مستوى له منذ عقدين.

وقد أدت أزمة عام 2019 إلى انخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، التي سرعان ما فقدت أكثر من 98 في المائة من قيمتها، ما دفع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة²¹. كما أدى تأخر لبنان عن سداد سداداته الأوروبية في عام 2020 إلى تقييد أشد للاستثمار وآفاق النمو. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ الدين العام حوالي 164 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وهو مؤشر على عمق الأزمة المالية²².

وأدى تضافر الانكماش الاقتصادي مع انخفاض قيمة العملة إلى زيادة كبيرة في مستويات الفقر. ووفقاً للبنك الدولي، كان حوالي 44 في المائة من سكان لبنان يعيشون تحت خط الفقر في عام 2022، أي أن معدل الفقر تضاعف ثلاث مرات خلال عقد واحد²³. وأدى تآكل القوة الشرائية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى تفاقم الهشاشة الاجتماعية في جميع أنحاء البلد.

كما أثر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على الدخل الفردي. في عام 2018، تجاوز نصيب الفرد من الدخل في

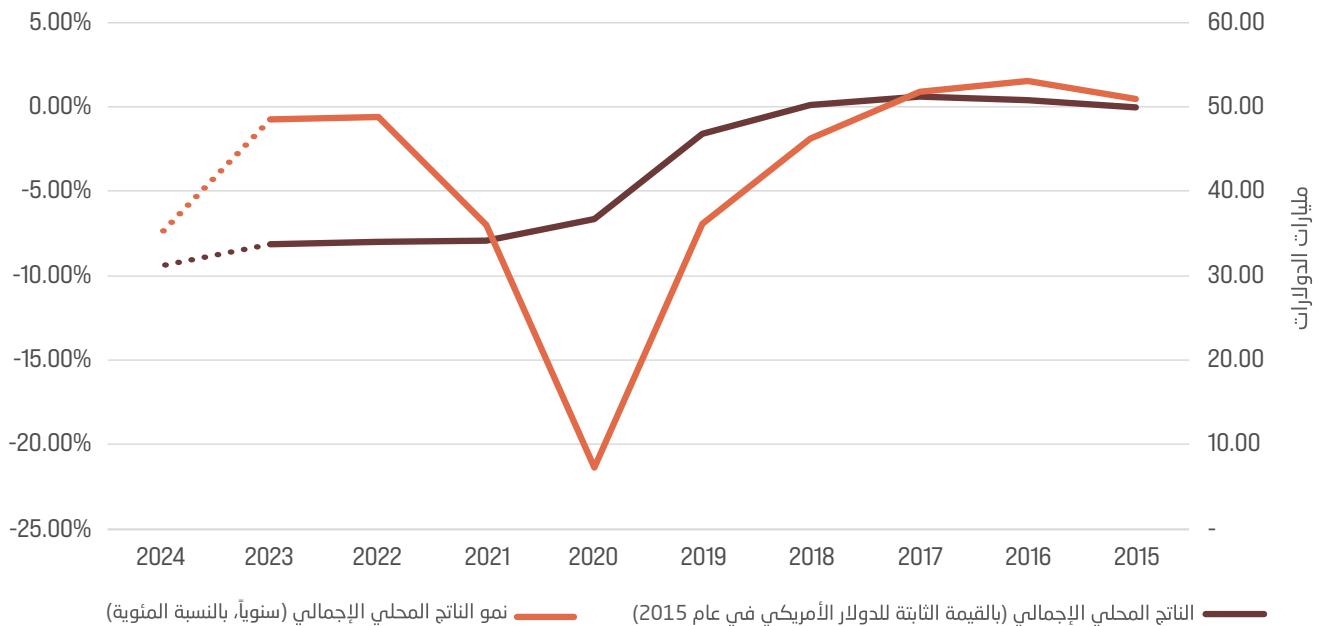
ألف. لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي

واجه لبنان، على مدى السنوات الست الماضية، عدة تحديات فرضت ضغوطاً كبيرة على اقتصاده ومجتمعه. بدءاً من الأزمة الاقتصادية في عام 2019، ثم تفشي جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت في عام 2020، ومؤخراً الحرب الإسرائيلية في عامي 2024 و2026، ضغطت هذه الأزمات المتتالية بشدة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وقوّضت آفاق النمو والاستدامة.

وقبل عام 2019، على الرغم من أن النمو كان متواضعاً، شهد لبنان توسع مستدام، ما أبقى على سير الاقتصاد. وفي عام 2017، وصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أعلى مستوى له، إذ بلغت قيمته 51 مليار دولار¹⁸، وبقيت معدلات النمو عند حوالي 2.6 في المائة لمدة سبع سنوات تقريباً¹⁹. وتزامن هذا التباطؤ مع انعدام استقرار إقليمي في أعقاب الانتفاضات العربية واندلاع الصراع السوري في عام 2011، وكذلك مع فراغ رئاسي طويل.

وبعد عام 2017، تحول معدل النمو إلى سالب، حتى قبل الأزمة المالية والاقتصادية لعام 2019، حيث انكمش النمو بنسبة 1.9 في المائة في عام 2018 وانخفض بنسبة 21.4 في المائة

الشكل 2. لبنان: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو، 2015-2024



المصدر: قيم الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2023 مستمدة من البنك الدولي. وقيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 هي قيمة تقريبية، تم حسابها بتطبيق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، المتوقع لعام 2024 من صندوق النقد الدولي، على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 كما حسبها البنك الدولي.

اقتصادية ناجمة عن انخفاض الإنتاجية، والإيرادات الضائعة، وارتفاع الكلفة التشغيلية. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن الحرب أدت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.1 في المائة في عام 2024، بعد أن كان من المتوقع تحقيق نمو بنسبة 0.9 في المائة لولا اندلاع الحرب²⁵.

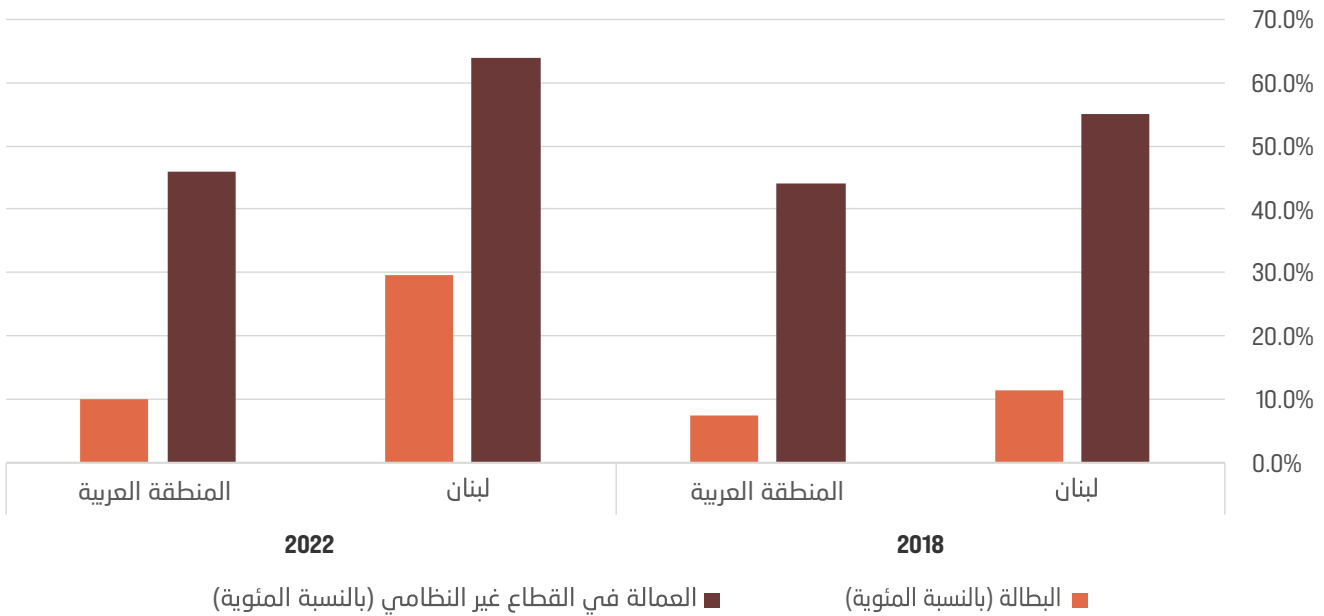
باء. الاتجاهات الديمغرافية وسوق العمل

في عام 2024، قُدر عدد سكان لبنان بنحو 5.8 مليون نسمة، منهم حوالي 43 في المائة دون الـ 24 سنة، وهم يواجهون معدلات بطالة مرتفعة²⁶، وهجرة متزايدة للشباب أدت إلى تقلص قاعدة رأس المال البشري في البلد. وعلى مدى السنوات الست الماضية، تراوح معدل النمو السكاني بين 0.5 و3.16 في المائة في أعلى مستوياته، في علامة على انخفاض معدل الخصوبة وتزايد الهجرة إلى الخارج. كما زاد وجود اللاجئين السوريين الضغط على أسواق العمل والخدمات العامة والبنية التحتية الاجتماعية²⁷.

لبنان 9,000 دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2015)، فشغل المرتبة السابعة في المنطقة العربية، متجاوزاً جميع البلدان المتوسطة الدخل، باستثناء ليبيا. وفي عام 2019، بدأ نصيب الفرد من الدخل في الانخفاض، مسجلاً أول انكماش له منذ عام 2014 (بانخفاض قدره 2.9 في المائة). وعلى مدى السنوات الأربع التالية، استمرت النتائج في الانكماش، وكان التقلص حاداً في عام 2020، بنسبة 37.4 في المائة. وبحلول عام 2023، كان نصيب الفرد من الدخل قد تراجع إلى 3,477 دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام 1996، وبلغت نسبة الانخفاض منذ عام 2019 حوالي 62 في المائة. وتراجعت رتبة لبنان في المنطقة إلى الثالثة عشرة، أي بست رتب مقارنة بما كان عليه قبل الأزمة.

ووفقاً لآخر تقرير سنوي صادر عن مصرف لبنان المركزي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.7 في المائة في عام 2024، مع تقدير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحوالي 28 مليار دولار²⁴. لكن تقريراً أحدث للبنك الدولي يشير إلى أن الحرب خلال الفترة 2023-2024 رتبت على لبنان كلفة اقتصادية تقدر بنحو 14 مليار دولار، وتتنوع بين 6.8 مليار دولار في شكل أضرار مادية، و7.2 مليار دولار في شكل خسائر

الشكل 3. لبنان مقابل المنطقة العربية: البطالة والعمل في القطاع غير النظامي، 2018-2022



المصدر: Central Administration of Statistics (CAS), Lebanon Labour Force Survey 2018-2019 and Labour Force and Household Living Conditions Survey 2022 (Beirut, 2023); International Labour Organization (ILO), *ILOSTAT Statistics in Arab States*.

شاركوا في القوى العاملة في عام 2022، ومعظمهم من الرجال. وكان أعلى معدل مشاركة بين الأشخاص من الفئة العمرية 25-29 سنة، إذ بلغ حوالي 65 في المائة. وضمن هذه المجموعة، كان 88 في المائة من الرجال في القوى العاملة، مقارنة بـ 42.5 في المائة من النساء فقط. ومقارنة بالمنطقة العربية، كان معدل المشاركة في سوق العمل في لبنان أقل بنحو 1.2 نقطة مئوية من المتوسط الإقليمي في عام 2018، ولكن الفجوة اتسعت حتى صار أقل بمقدار 6 نقاط بحلول عام 2022.

وفي عام 2022، عمل أكثر من نصف القوى العاملة اللبنانية في قطاعات الصناعة التحويلية (12 في المائة) والبناء (8 في المائة) والتجارة بالجملة والتجزئة (18.8 في المائة) والإدارة العامة والدفاع (12.2 في المائة). ومقارنة بعام 2018، لا تُظهر هذه النسب سوى تغيرات طفيفة: فقد ارتفع معدل التوظيف في قطاعي الصناعة والقطاع العام بشكل طفيف، بينما انخفض معدل التوظيف في قطاعي البناء والتجارة³⁰. وعلى الرغم من الانكماش الاقتصادي الحاد، يتبين من استقرار هذه الحصص أن سوق العمل شهدت تغيرات هيكلية طفيفة نسبياً، حيث لا يزال التوظيف يتركز في قطاعات قليلة محدودة الإنتاجية ولا تتمتع بالقدرة على الصمود إزاء الأزمات.

ويهيمن العمل في القطاع غير النظامي على بنية سوق العمل في لبنان. ففي عام 2018، شكل العمل في هذا القطاع حوالي 55 في المائة من إجمالي العمالة، وبتوزيع متساوٍ بين الرجال والنساء. وبحلول عام 2022، ارتفعت نسبة العمل في القطاع غير النظامي إلى أكثر من 64 في المائة، بزيادة بنحو 9 نقاط مئوية. ومقارنة بالمتوسّطات الإقليمية التي أوردتها منظمة العمل الدولية، تتجاوز هذه النسبة المتوسط في المنطقة العربية البالغ 44.3 في المائة²⁸. وعلى الرغم من أن المتوسط الإقليمي ارتفع قليلاً إلى 46.2 في المائة بحلول عام 2022، ظل المعدل في لبنان أعلى منه بكثير (الشكل 3).

وقبل الأزمة، في عام 2019، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 48 في المائة، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث حوالي 29 في المائة ونسبة مشاركة الذكور حوالي 70 في المائة. ولكن، بعد الأزمة، انخفض إجمالي معدل المشاركة إلى 43.4 في المائة في عام 2022، بانخفاض بنحو 5 نقاط مئوية. وانخفضت مشاركة الإناث بشكل حاد إلى 22 في المائة، بينما ظلت مشاركة الذكور أعلى بنحو ثلاث مرات²⁹. وتُظهر هذه الأرقام تقلصاً في دور المرأة في سوق العمل بعد الأزمة، مع أن هذا الدور محدود أصلاً.

وإذا صُنفت المشاركة بحسب الفئة العمرية، يتبين أن 51 في المائة من الأفراد من الفئة العمرية 20-24 سنة

والدليل على هذا التغير الهيكلي المحدود يظهر في بقاء معدلات البطالة مرتفعة، وهي ظاهرة تفاقمت منذ الأزمة. ففي الفترة 2018-2019، بلغ معدل البطالة في لبنان 11.4 في المائة، أي أعلى بنحو 4 نقاط من المتوسط الإقليمي العربي البالغ 7.3 في المائة³¹. وبحلول عام 2022، بينما بلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية حوالي 10 في المائة (الأعلى بين مناطق العالم)، ارتفع المعدل في لبنان إلى 29.6 في المائة، أي ما يقارب ثلاث مرات.

والتفاوتات بين الجنسين جسيمة بالقدر نفسه. ففي الفترة 2018-2019، بلغت نسبة البطالة بين النساء 14.3 في المائة، أي أعلى بنحو 4 نقاط من نسبة البطالة بين الرجال، وهي قريبة من المتوسط الإقليمي العربي البالغ 15 في المائة. ولكن بحلول عام 2022، تجاوزت نسبة البطالة بين النساء في لبنان 32 في المائة، مقارنة بنحو 18 في المائة على الصعيد الإقليمي، ما يدل على أن أثر الأزمة كان أشد على النساء.

وتبدو صورة البطالة بين الشباب أشد قتامة. ففي عام 2019، بلغت المعدلات 27.9 في المائة لدى الفئة العمرية 15-19 سنة، و21.9 في المائة لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، و14.7 في المائة لدى الفئة العمرية 25-29 سنة، وبلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 20-29 سنة 40 في المائة من إجمالي

البطالة. وبحلول عام 2022، تزايدت هذه المعدلات بحوالي الضعف، إذ بلغت 45 في المائة لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، و37 في المائة لدى الفئة العمرية 25-29 سنة، و55 في المائة لدى الفئة العمرية دون 20 سنة. وفي غضون ست سنوات، تدهورت أوضاع توظيف الشباب الهشة أصلاً، وكانت الشابات الأشد تضرراً.

ولم يعد التحصيل العلمي وحده كافياً لضمان نتائج مواتية في سوق العمل. ففي عام 2022، كان حوالي 30 في المائة من خريجي الجامعات عاطلين عن العمل، أي ضعف النسبة المسجلة قبل الأزمة الاقتصادية والتي بلغت 15 في المائة. ويعكس هذا الارتفاع الانكماش الاقتصادي الأوسع نطاقاً، وقد ساهم في زيادة هجرة العمال المهرة. وبين عامي 2018 و2021، هاجر حوالي 195,433 لبنانياً، وتسارع هذا الاتجاه بشكل حاد بعد عام 2019 رغم تسجيل تراجع طفيف في عام 2020³². وفي عام 2021 وحده، غادر البلاد 77,777 لبنانياً، يمثلون حوالي 40 في المائة من إجمالي المهاجرين خلال هذه الفترة، وهو ارتفاع يُعزى إلى حد كبير إلى استمرار التحديات الاقتصادية وانفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020. ومقارنةً بالبلدان المماثلة في المنطقة، كان معدل بطالة الخريجين في البلاد مشابهاً لمعدل الأردن البالغ 27 في المائة، ولكنه كان ضعف معدل مصر تقريباً.

4

فهم وضع المهارات في لبنان

©stock.adobe.com

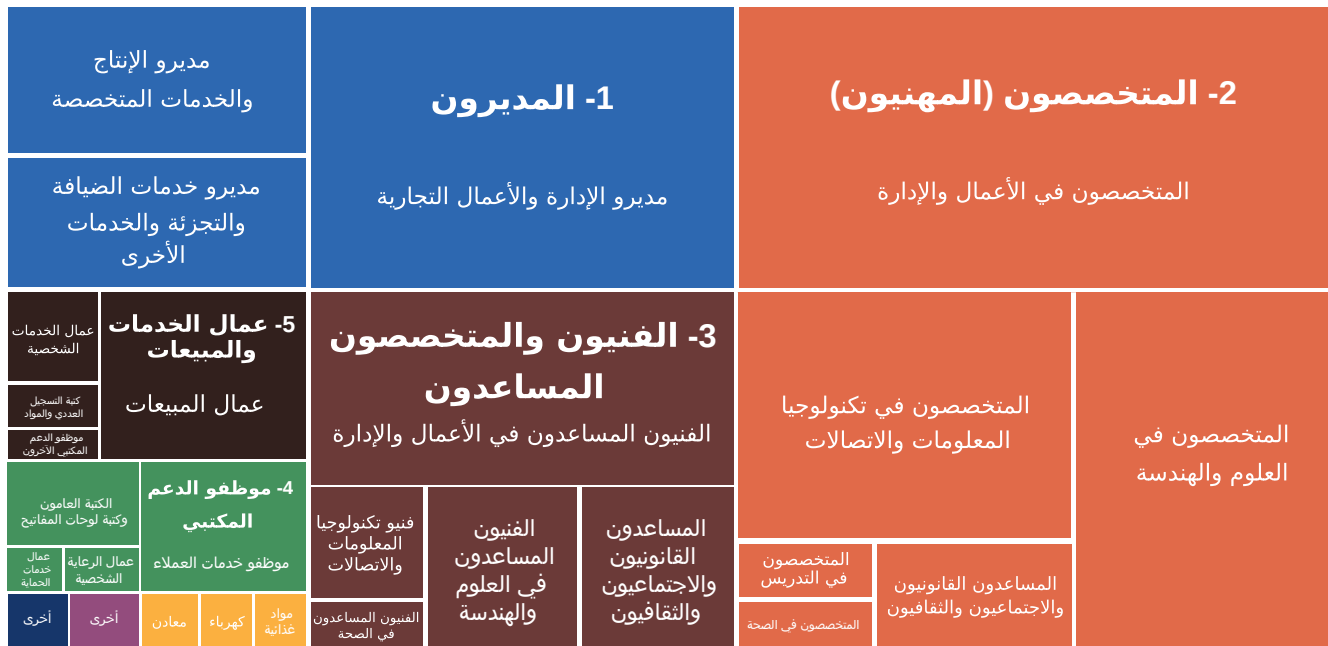
المطلوبة مثل مصممي الجرافيك ومطوري البرمجيات ومديري التسويق الرقمي تشير إلى وجود مجالات عمل أكثر حداثة، تشكل حوالي 20 في المائة من الوظائف الأكثر طلباً.

ألف. المهن والمهارات الأكثر طلباً في لبنان

وتظهر، من النظر في تصنيف المجموعات الوظيفية على أساس منهجية التصنيف الدولي الموحد للمهن، لمحة كلية عن توزيع الوظائف المطلوبة في لبنان. وكما هو موضح في الشكل 4، تهيمن فئة المهن الفنية على الوظائف المطلوبة في لبنان، وتتطلب هذه المهن، في الغالب، مستويات مرتفعة من التحصيل العلمي. وتظهر من هذا الاتجاه التوقعات السائدة في البلد بشأن التوظيف، حيث يبحث أصحاب العمل أكثر فأكثر عن موظفين ذوي معارف غزيرة وخبرات متخصصة. والطلب على مجموعة الوظائف «المهنية» في لبنان ينصبّ غالباً على وظائف في مجالات الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتلي ذلك فئة «المديرين»، وهي مهن تتطلب عادةً مزيجاً من الخبرات المتقدمة وطول مدة العمل، ما يشير إلى وجود طلب قوي على أصحاب المؤهلات العالية وارتفاع سقف التوقعات في سوق العمل اللبنانية. وتلي هاتين الفئتين المهنتين المهيمنتين فئتا «الفنيين» و«المهنيين المساعدين»، تليهما فئة العاملين في مجالات الخدمات والمبيعات والدعم الإداري، التي تتطلب غالباً مستويات أقل من التعليم والتخصص.

حلل الراصد 211,185 وظيفة شاغرة على الإنترنت في لبنان بين آذار/مارس 2020 وآب/أغسطس 2025، واتضح من التحليل أن سوق العمل في لبنان تتطلب 8,964 مهارة فريدة، تقسم إلى 351 مهارة تتعلق بالتعامل مع الأشخاص (مهارات شخصية) و8,613 مهارة فنية. وأما المهن والمهارات المطلوبة، فيلاحظ أنها تتعلق في الغالب بالوظائف المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة، التي تتميز باستخدام أجهزة الحاسوب والأتمتة، وتتطلب في الغالب ملفات مهنية ومواهب ترتبط بالخدمات. ونظراً لأن هذا التحليل يستند إلى إعلانات الوظائف على الإنترنت، تعكس النتائج، أولاً وأخيراً، الطلب على الوظائف مكتوبة في القطاع النظامي، وأما الوظائف اليدوية وفي القطاع غير النظامي فالأرجح أنها لا تُمثّل بالدرجة الكافية. وتتألف أهم 20 مهنة من وظائف تقليدية، غالباً، مثل المحاسبين وممثلي المبيعات والمساعدين الإداريين والصرافين والطهاة ومديري التسويق ومديري المشاريع ومسؤولي الموارد البشرية والنوادل ومديري المطاعم والمساعدين التنفيذيين وموظفي خدمة العملاء وموظفي مراكز الاتصال. وعلى الرغم من أن معظم الوظائف الأكثر طلباً في لبنان تعكس اتجاهات تقليدية أو شائعاً في مجال المهن، فإن الوظائف

الشكل 4. توزيع المهن المطلوبة حسب فئات التصنيف الدولي الموحد للمهن



المصدر: راصد المهارات الذي طوره الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

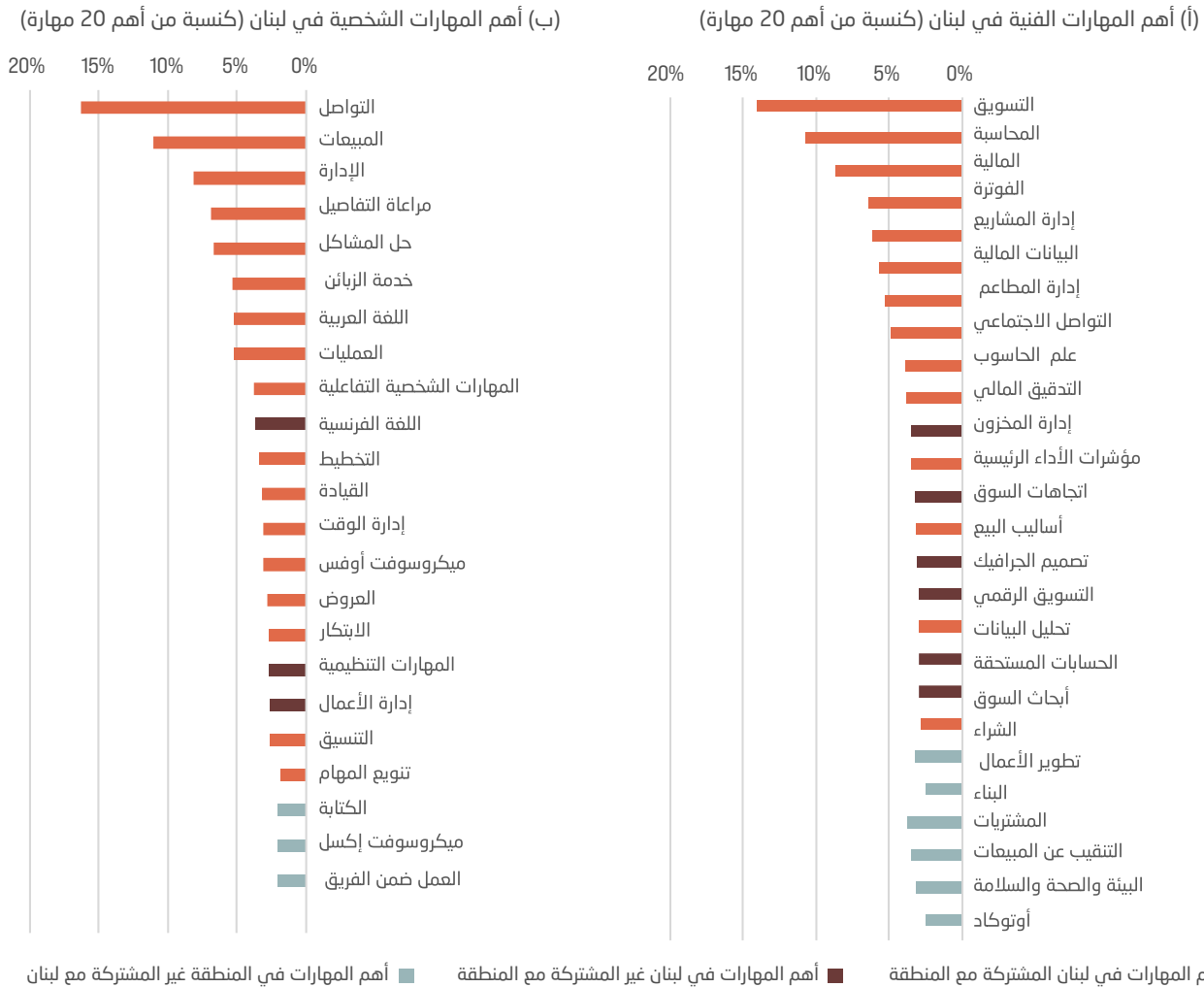
الوظائف الشاغرة على الإنترنت مقارنة بالمهارات الأخرى، إلا أن حصتها من المهارات الأهم تشير إلى أن القطاعات الأساسية في لبنان والمنطقة ترتبط أكثر بالمهن التقليدية. وفي سياق الاقتصادات النامية، على غرار اقتصادات المنطقة العربية، لا يخالف هذا التوافق بين السوق الإلكترونية والاقتصاد الأوسع نطاقاً التوقعات، إذ يظل كلاهما متركزاً في قطاعات تقليدية وأقل اعتماداً على التكنولوجيا.

وتكشف المقارنة بين المهارات المطلوبة في لبنان وتلك المطلوبة في المنطقة العربية عن درجة عالية من التجانس، إذ تشغل مهارات القطاع الثالث في لبنان مكانة بارزة ضمن المهارات العشرين الأكثر طلباً في المنطقة العربية. والمهارات المطلوبة في لبنان مماثلة لتلك المطلوبة في المنطقة العربية، ما يشير إلى هيمنة مماثلة للقطاع الثالث. واستخلصت المهارات المطلوبة في لبنان والمنطقة من خلال تجميع بيانات عن الوظائف الشاغرة حتى آب/أغسطس 2025 باستخدام راصد المهارات. ويوضح الشكل 5 بالتفصيل درجة التداخل بين لبنان والمنطقة من حيث الطلب على المهارات. وبعض مهارات الثورة الصناعية الرابعة، مثل علوم الحاسوب وتحليل البيانات، التي تظهر في قائمة المهارات العشرة الأوائل في لبنان، يمكن العثور عليها في قائمة العشرين مهارة الأكثر طلباً في المنطقة.

وتُظهر المهارات المطلوبة في لبنان صورة مشابهة، وإن كانت أكثر تفاوتاً نسبياً، إذ ترتبط نسبة أكبر من أكثر المهارات طلباً بمجالات متقدمة أو رقمية. ويبيّن الشكل 5 أبرز 20 مهارة فنية مطلوبة في سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت خلال السنوات الست الماضية. وكما هو متوقع، تهيمن المهارات التقليدية التي يشيع وجودها في القطاع الثالث، مثل التسويق والمحاسبة والتدقيق والمالية وإعداد الفواتير والمشتريات وتقنيات البيع وإدارة المشاريع، على طلب سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت، إلى جانب بعض المهارات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة.

وثمة دلائل على وجود طلب عبر الإنترنت على المهارات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، وهي علوم الحاسوب، وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي، وتصميم الجرافيك، والتسويق الرقمي، وإتقان برنامج أدوبي فوتوشوب (Adobe Photoshop)، وتحليل البيانات. وعلى الرغم من أن المهارات الرقمية أقل انتشاراً مقارنة بالمهارات التقليدية المذكورة سابقاً، فإنها لا تزال تظهر ضمن قائمة أهم 20 مهارة مطلوبة. وتشكّل مهارات الثورة الصناعية الرابعة حوالي 25 في المائة من أهم 20 مهارة فنية مطلوبة في لبنان، بالمقارنة مع 15 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، وما يعادل 25 في المائة من المهارات على الصعيد الإقليمي. ومن السائغ افتراض أن المهن الرقمية ومهن الثورة الصناعية الرابعة أرجح للحضور بقوة في إعلانات

الشكل 5. أهم المهارات الفنية والشخصية في لبنان



المصدر: راصد المهارات الذي طورته الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

العمل عن بُعد أو ترتيبات العمل المرنة، فضلاً عن التحول نحو نماذج الأعمال القائمة على المنصات الرقمية والعمل عند الطلب (مثل «أوبر»). إلا أن المنطقة العربية، بما فيها لبنان، شديدة التأخر على صعيد المهارات الشخصية الأخرى التي تكتسب أهمية متزايدة على الصعيد العالمي، مثل التعلم الذاتي وإدارة الذاتية. وتتجانس المهارات الشخصية المطلوبة في لبنان إلى حد كبير مع تلك المطلوبة في بقية بلدان المنطقة، حيث سُجلت 17 مهارة مشتركة من بين أهم 20 مهارة. وهذا يشير أيضاً إلى درجة عالية من التوافق بين المهارات الشخصية الأكثر قيمة في المنطقة. وللإضاءة على اتجاهات الطلب على المهارات في لبنان خلال السنوات الست الماضية، أجريت عدة تحليلات لفهم العلاقة بين المهارات والمهن ودرجة التداخل بينها.

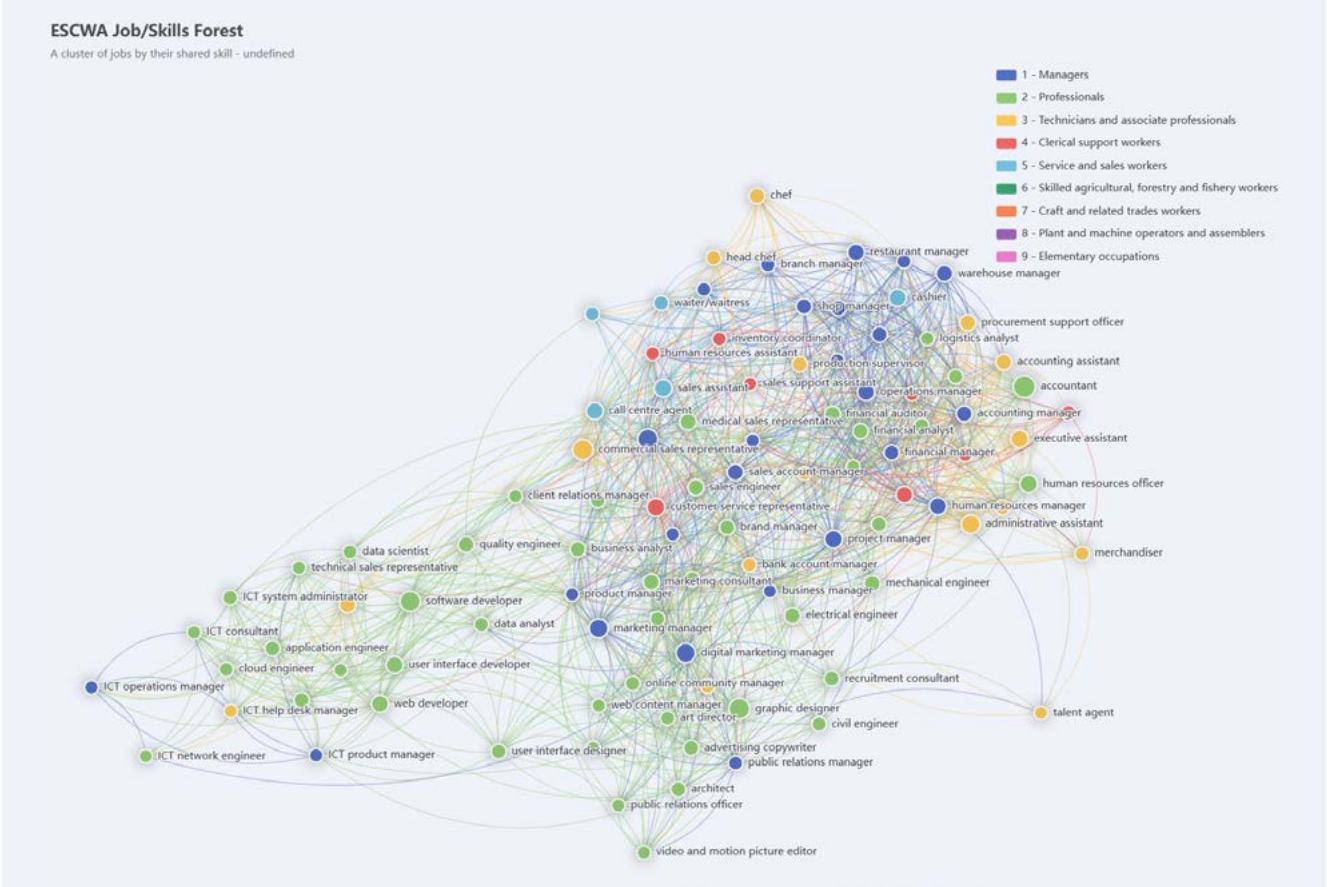
واستناداً إلى بيانات راصد المهارات، يوضح الشكل 5 أهم 20 مهارة شخصية مطلوبة في السوق الافتراضية في لبنان، وتتصدرها مهارات الاتصال والمبيعات والإدارة. ووفقاً لمواقع لايتكاست (Lightcast) وإنديد (Indeed) ولينكدإن (LinkedIn)³³، تشمل المهارات الشخصية الأكثر طلباً على مستوى العالم: التواصل والإدارة والقيادة والتفكير الإبداعي والمرونة والتعلم الذاتي والإدارة الذاتية والمهارات الشخصية وخدمة العملاء. وباستثناء التعلم الذاتي والإدارة الذاتية والمرونة والتفكير الإبداعي، تتطابق هذه المهارات إلى حد كبير مع تلك التي تطلبها سوق العمل اللبنانية. وقد يشير انخفاض معدل انتشار هذه المهارات ضمن قائمة أهم المهارات الشخصية المطلوبة إلى أن الأسواق العالمية كانت أسرع في اعتماد أنماط

باء. غابة المهارات في لبنان

وتوضح غابة المهارات التي أعدتها الإسكوا للبنان المهارات المطلوبة في السوق، وتصور التقارب بين مختلف المهن (المسواة وفقاً للتصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن، والمصورة على شكل عقد) استناداً إلى تشابه المهارات المطلوبة فيها. وتُظهر الروابط بين هذه العقد، المُصوّرة على شكل فروع، مدى تشابه المهارات بين أزواج الوظائف المختلفة. ويشير الجزء الأكثر كثافة من الغابة، والمعروف باسم «قلب الغابة»، إلى أعلى مستوى من الترابط بين الوظائف الأكثر طلباً في السوق الافتراضية من خلال المهارات المشتركة. ويبين هذا الجزء أن إعادة تأهيل العمال بالمهارات وتطوير مهاراتهم أمر أسهل نسبياً مقارنة بالمناطق الطرفية الأقل ترابطاً. ويكشف مشهد المهارات في لبنان عن «قلب» واحد. ويمكن ملاحظة مزيج من التجمعات بحسب أنواع المهن في الشكل 6. ويلاحظ العديد من مهن الثورة الصناعية الرابعة في الأجزاء الطرفية من الغابة. وقلب الغابة في لبنان هو مزيج من المهن التقليدية التي تتطلب مجموعة متنوعة من المهارات، تجمع بين المهارات المهنية والفنية والخدمية.

تكشف غابة المهارات عن الترابط بين الوظائف باعتبارها شبكة قائمة على المهارات الفنية المشتركة. فكل وظيفة مُعلَن عنها ترتبط بمجموعة من المهارات المطلوبة، ويتيح تحليل الوظائف والمهارات المرتبطة بها بصورة شاملة فهم أوجه التشابه بين الوظائف استناداً إلى المهارات المشتركة. وتمثل كل عقدة مهنة معينة، ويعكس حجمها تكرار إعلانات هذه المهنة. وترتبط كل عقدة بالمهنة الأكثر تشابهاً معها من خلال المهارات المشتركة³⁴. ولكل زوج من العقد المتصلة في الغابة ما لا يقل عن ثلاث مهارات فنية مشتركة، وكلما تقاربت العقد، زاد عدد هذه المهارات. ولاستخلاص تمثيل تصويري للغابة قابل للتفسير، استخدمت الإسكوا مجموعة من خوارزميات التخطيط الشبكي الموجه بالقوى، إلى جانب تقنيات التشذيب وإيجاد الامتداد الأدنى للشجرة والتجميع، التي عادة ما تظهر في نظرية الشبكات التطبيقية. ويعرض الشكل 6 غابة المهارات في لبنان استناداً إلى المهارات المرصودة حتى آب/أغسطس 2025.

الشكل 6. غابة المهارات في لبنان



المصدر: راصد المهارات الذي طوره الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

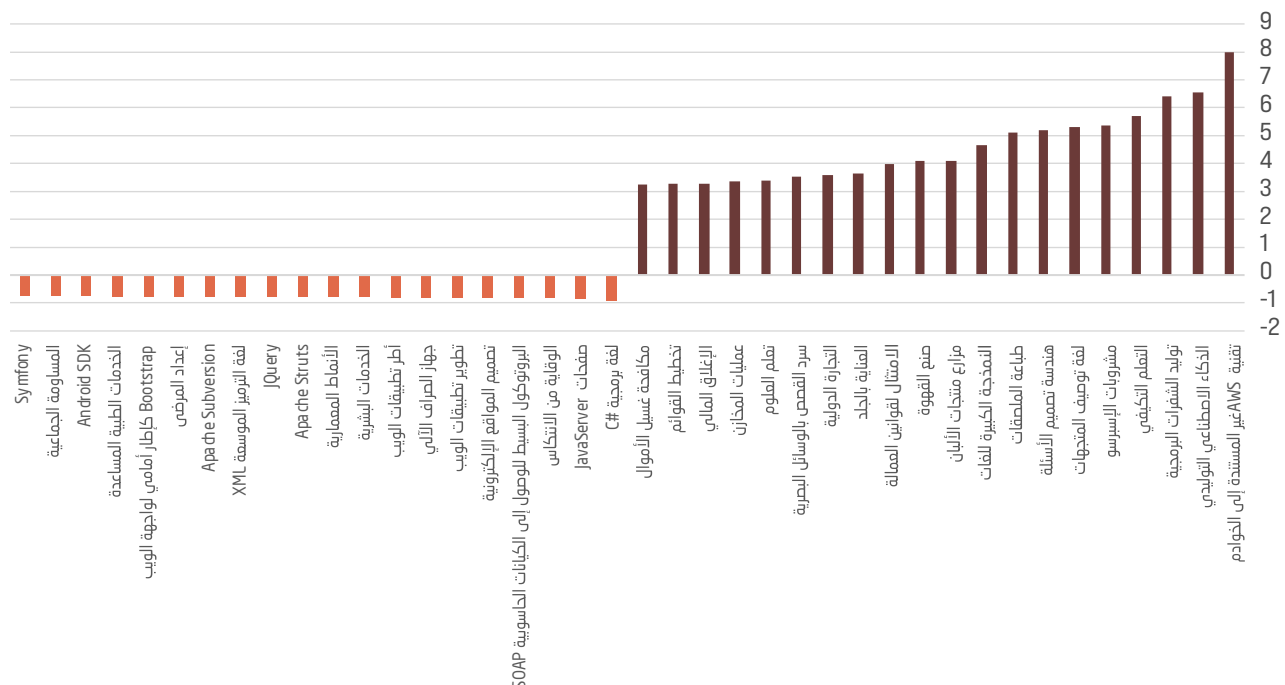
أصغر ولكنهما ناشئتان، إحداهما تضم مهن ومهارات أساسية تتعلق بالثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأخرى تجمع بين معرفة استخدام الأدوات الرقمية وخدمة العملاء. وتكشف الغابة أن رغم استمرار تمركز الطلب على العمل عبر الإنترنت في لبنان حول المهن التقليدية، فإن مجموعتين ناشئتين تزداد أهميتهما: المهن المدفوعة بتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، وتلك المرتبطة بالمهارات الرقمية والموجهة نحو الخدمات. وتستدعي هذه النتيجة مزيداً من الدراسة للطلب على المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، لفهم ديناميات هذا التجمع الناشئ بشكل أفضل، وتصميم سياسات ملائمة في هذا المجال.

جيم. اتجاهات ملفات المهارات وتباينها بين عامي 2020 و2025

يتضمن التالي تحليلاً لديناميات وتطور المهارات المطلوبة في لبنان على مدى السنوات الست الماضية، وذلك عبر استخلاص المهارات البازغة وتلك الآفلة من منظور نمو الطلب على المهارات. قد جرى تقييم أكثر من 9,000 مهارة بناء على الحالات المرصودة بين الربع الثالث من عام 2020 إلى الربع

وتُظهر غابة المهارات كيف يمكن تصنيف الوظائف المطلوبة عبر الإنترنت في سوق العمل اللبنانية إلى ثلاث فئات رئيسية بناءً على المهارات المطلوبة. وفي الشكل 6، تمثل المنطقة العلوية أكبر تجمع، وتضم المهن المرتبطة بالأعمال التقليدية والوظائف الموجهة نحو الخدمات، والتي عادة ما تشترك في مهارات متعددة ترتبط بالإدارة والمالية والمحاسبة وغيرها من المهارات التجارية. وهذه المجموعة هي الأكبر والأكثر ترابطاً، إذ تمثل المهن التي تستحوذ على الحصة الأكبر من سوق العمل اللبنانية، وتتميز بدرجة مرتفعة من تداخل المهارات. أما التجمع الثاني، الواقع على الجانب الأيسر من خريطة المهارات، فيضم بالدرجة الأولى المهن المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مطورو البرمجيات والتطبيقات، ومسؤولو النظم، ومصممو الواجهات، وغيرها من الوظائف المتعلقة بعلوم الحاسوب. ويعكس هذا التجمع تزايد انتشار مهن الثورة الصناعية الرابعة، ويشير إلى أن هذه الأدوار تمثل حصة ملحوظة من الكفاءات اللبنانية. وتشكل الوظائف الموجهة نحو الخدمات الرقمية التجمع الثالث، وتقع في أسفل خريطة المهارات. وتشمل مهارات هذه المهن استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب مهارات متعلقة بالإبداع والتصميم وخدمة العملاء. وتبيّن هذه التجمعات الثلاثة وجود مجموعة كبيرة من المهن والمهارات التقليدية، ومجموعتين

الشكل 7. المهارات البازغة والآفلة في لبنان



المصدر: راصد المهارات الذي طورته الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

بأكثر من النصف بين عامي 2020 و2025، وانخفضت حصة مهارات تكنولوجيا المعلومات من إجمالي المهارات المطلوبة من 36 في المائة إلى حوالي 11 في المائة. وقد يعكس هذا الانكماش التحديات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد التي شهدتها لبنان مؤخراً، والتي أثرت بشكل كبير على قدرته على جذب الشركات والاستثمارات في مجال التكنولوجيا. ويتبين ذلك أيضاً في تراجع ترتيب لبنان على دليل الابتكار العالمي، من المرتبة 87 في عام 2020 إلى المرتبة 94 في عام 2024³⁵.

ولوضع هذا الانخفاض في سياقه الصحيح، يقارن الشكل 9 الاتجاهات عبر خمس فئات رئيسية من المهارات. وبينما انخفضت حصة المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، شهدت مجالات أخرى مثل المالية والأعمال والتسويق والعلاقات العامة زيادة مطردة وكبيرة، فتضاعفت في بعض الحالات. ويشير هذا الاختلاف إلى إعادة توجيه طلب سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت بعيداً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرات الثورة الصناعية الرابعة، نحو وظائف قطاع الخدمات الأكثر تقليدية، مثل التفاعل مع العملاء والعمليات التجارية والخدمات المالية.

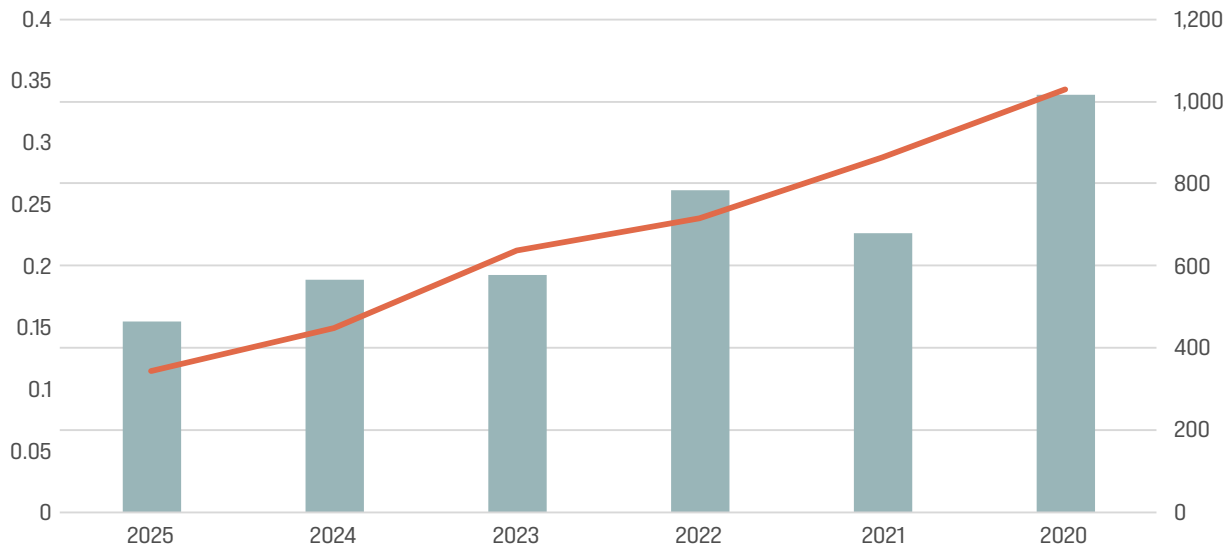
ولهذا التحول تداعيات مهمة. فعلى الصعيد العالمي، تعتبر القطاعات التي تعتمد بشكل مكثف على تكنولوجيا المعلومات

الثاني من عام 2025، وأجري بعد ذلك قياس للتغيرات النسبية بين النصف الأول والنصف الثاني من هذه الفترة. وتصنف المهارات البازغة حسب أعلى معدل نمو إيجابي، بينما تعكس المهارات الآفلة أكبر معدل نمو سلبي.

ويوضح الشكل 7 أبرز المهارات البازغة والآفلة، ويبين أن العديد من المهارات الأسرع نمواً لا تزال مرتبطة بالتكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي وهندسة تصميم الأسئلة ونماذج اللغة الكبيرة. وتشير هذه النتائج إلى أن بعض التكنولوجيات الرائدة تكتسب زخماً مطّرداً في سوق العمل اللبنانية، لا سيما في ظل سعي الشركات إلى اعتماد أو تجربة أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي. كما تسجل بعض المهارات التقليدية، مثل الزراعة وصناعة القهوة والطباعة، نمواً نسبياً قوياً، في إشارة للطلب الكبير على قطاعات الخدمات والإنتاج التقليدية.

وتكشف نظرة معمّقة إلى فئات المهارات الأوسع نطاقاً أن بعض المهارات التكنولوجية المتخصصة أو المتقدمة تواصل طوعها، في حين انخفض بشكل ملحوظ الطلب الإجمالي عبر الإنترنت على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوضح الشكل 8 هذا الاتجاه التنازلي الواضح، إذ انخفض متوسط عدد مهارات تكنولوجيا المعلومات المطلوبة لكل 1,000 إعلان وظيفة

الشكل 8. تطور طلب سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت على المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، 2020-2025



■ معدل الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات لكل 1,000 إعلان عن عمل عبر الإنترنت
 — حصة مهارات تكنولوجيا المعلومات من مجموع المهارات المطلوبة

المصدر: راصد المهارات الذي طوره الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

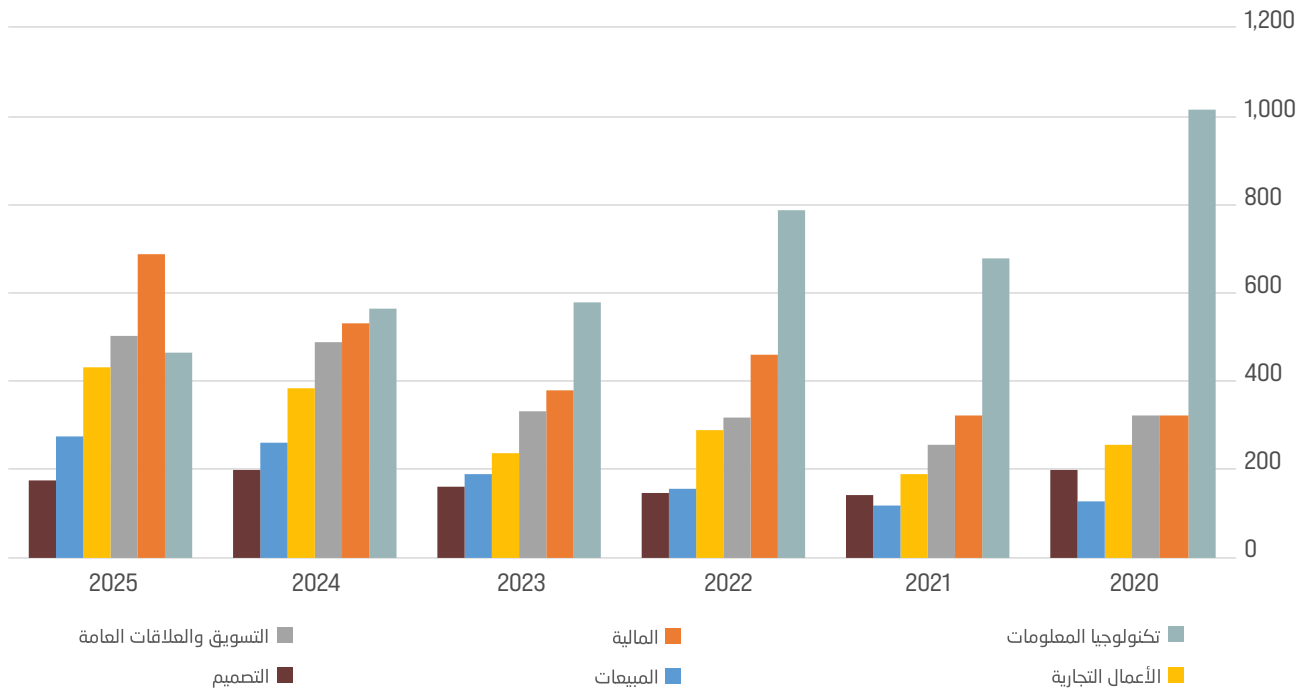
عبر الإنترنت لسوق العمل اللبنانية. ويتعلق مفهوم تعزيز الذكاء الاصطناعي في المهن بقدرة الذكاء الاصطناعي على زيادة كفاءة الإنسان وإنتاجيته في مختلف الوظائف. ومنطلق هذا المفهوم هو أن الذكاء الاصطناعي لا يحل محل البشر بقدر ما يكمل عملهم في وظائف معينة، وبالتالي يمكن قوة عاملة أصغر من تحقيق إنتاجية أكبر. وهذا يعني أيضاً أن الأشخاص المتمكنين من هذه التكنولوجيات الجديدة هم الأقدر على الاحتفاظ بهذه الوظائف. وتستخدم خوارزمية تقييم الذكاء الاصطناعي منهجية التعلم العميق لحساب النسبة المئوية من المهام التي يمكن تحسينها بواسطة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي المتوفرة حالياً. وتقوم الخوارزمية بتعيين درجة بين 0 و1 لقياس هذه الإمكانيات، وتقيم كل وظيفة شاغرة من خلال تفحص الوصف الوظيفي لكل إعلان، وتقسيمه إلى مهام فردية، ومقارنة تلك المهام ببراءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويوضح الشكل 10 أن طاقات التعزيز منخفضة في بعض المهن، مثل الطهاة ومعدي القهوة ومحاسبي صناديق المتاجر، بمتوسط يبلغ حوالي 15 في المائة، ومرتفعة بما يقارب 50 في المائة بالنسبة إلى أدوار مثل المحاسبين ومحلي الأعمال والتجار والمهن المرتبطة بالحاسوب. وتتم هذه الأنماط عن الاتجاهات

والاتصالات أساسية لنمو الإنتاجية والقدرة التنافسية وإيجاد فرص عمل ذات أجور عالية³⁶. وبالتالي، قد يؤثر انخفاض الطلب على المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات في لبنان على قدرة البلد على بناء سوق عمل رقمية أو على الحفاظ عليها لاحقاً. وقد تنجم هذه الاتجاهات عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وانخفاض استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيا، أو الضعف المزمّن في البنية التحتية، بما في ذلك جودة الكهرباء والإنترنت، الذي يحد من نمو الصناعات الرقمية. ونتيجة لذلك، قد يواجه لبنان تحديات متزايدة في مواكبة التحول الرقمي العالمي، بينما تمضي اقتصادات عديدة أخرى بخطى متسارعة على مسار التحول.

ولا يقتصر تأثير الثورة الصناعية الرابعة واعتماد التكنولوجيات الجديدة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يطال أمكنة العمل والمهارات المطلوبة في الغالبية العظمى من القطاعات. وتسارع نمو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فأصبحت مطلوبة ومدمجة في أماكن العمل في لبنان وأسواق العمل في جميع أنحاء العالم، ويتوقع أن يؤدي ذلك إما إلى مزيد من الأتمتة، وإما إلى تعزيز بعض الوظائف والمهام. وفي التحليل الحالي، استخدمت خوارزمية طورها معهد قطر لبحوث الحوسبة لقياس درجة التعزيز بالذكاء الاصطناعي، لاستجلاء ما يحمله التعزيز بالذكاء الاصطناعي من طاقات للمهن المطلوبة

الشكل 9. اتجاهات فئات المهارات الأكثر طلباً، 2020-2025



المصدر: راهد المهارات الذي طورته الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

وبشكل عام، يُظهر الطلب على المهارات في لبنان نمطاً متطوراً: ظهور مهارات معينة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي يترافق مع انخفاض عام في قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحول نحو الأدوار التقليدية في قطاع الخدمات. ويؤكد هذا التباين على القيود الهيكلية في سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت، ويشير إلى الحاجة إلى سياسات واستثمارات موجهة لإعادة بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، ودعم قدرة القوى العاملة على الصمود وتزودها بالإمكانيات التكنولوجية.

كما يقدم الراصد بعض الرؤى المتعلقة بالجنسين والأقدمية وطريقة العمل. وهذه المقاييس ضرورية لفهم مدى شمول سوق العمل اللبنانية للشباب والنساء وكبار السن. ويبدو أن ما يقرب من 28 في المائة من الوظائف في سوق العمل اللبنانية تطلب مرشحات من الإناث تحديداً، مقابل 3 في المائة تنص تحديداً على طلب الذكور. وأما بقية الوظائف (69 في المائة)، فلا تقيّد جنس مقدمي الطلبات. ولأول وهلة، قد تظهر هذه النسب المجملّة مستوى منخفضاً من التمييز على أساس نوع الجنس على صعيد الاقتصاد ككل، إلا أن نظرة أقرب على

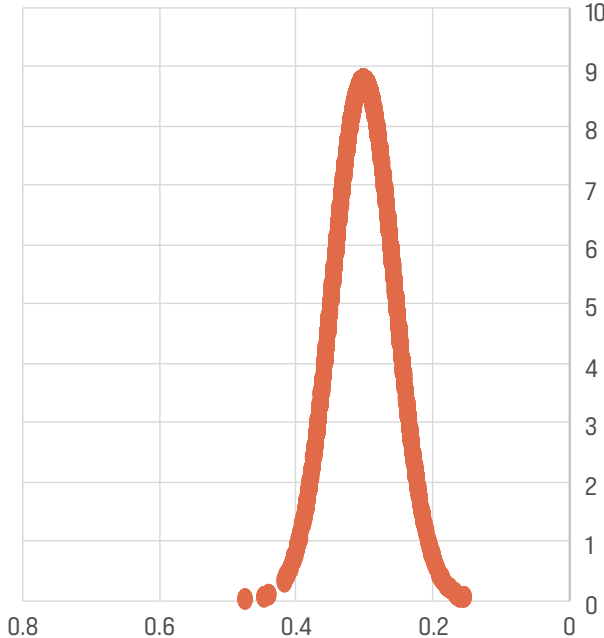
العالمية، إذ يتزايد استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في المهن التحليلية والمهن الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الرقمية.

ومتوسط درجة التعزيز في لبنان هو 0.32، ما يزيد بقليل على المتوسط الإقليمي البالغ 0.30. وتدل النتيجة إلى أن مكونات المهام المطلوبة في لبنان أقرب بدرجة طفيفة إلى التوافق مع الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان المجاورة. كما يمتد الطرف الأيمن من التوزيع بشكل أكبر في لبنان، ما يشير إلى إمكانيات كبيرة نسبياً لتحقيق مكاسب في الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي.

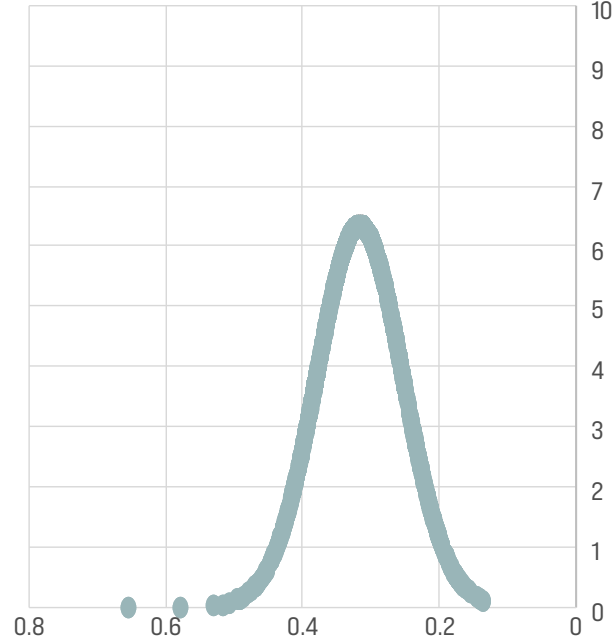
إلا أن هذه الفرص تترافق مع انخفاض عام في الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات الرقمية في البلد. وعلى الرغم من آفاق التوسع السانحة لبعض الأدوار، قد يحد تباطؤ النشاط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض الاستثمار في التكنولوجيا من سرعة اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع. ومن بين العوامل التي تقيد إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات التجارية التحديات المزمّنة في البنية التحتية، مثل عدم موثوقية توفر الكهرباء وتذبذب جودة خدمات الإنترنت.

الشكل 10. توزيع درجات الذكاء الاصطناعي في لبنان والمنطقة العربية

(ب) توزيع درجات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية



(أ) توزيع درجات الذكاء الاصطناعي في لبنان



المصدر: راصد المهارات الذي طورته الإسكوا ومعهد قطر لبحوث الحوسبة.

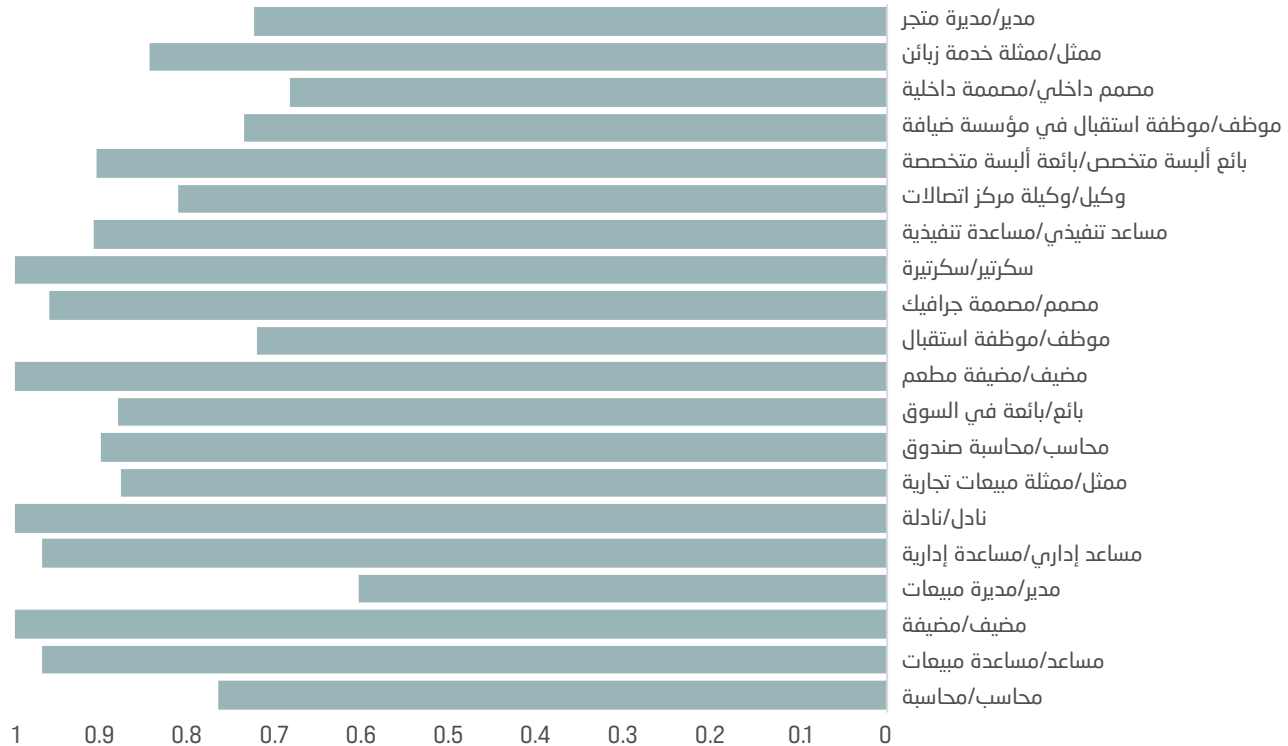
الوظائف المحددة حسب الجنس تكشف عن تقسيم واضح للمهن التي يطلبها أصحاب العمل.

التقسيم من حجم المجموعة المحتملة من المواهب القادرة على شغل وظائف معينة، إذ تقيّد الفرص بالإناث أو الذكور.

ومن بين الإعلانات التي تحدد صراحة تفضيلاً لنوع الجنس، تشير الغالبية العظمى إلى تفضيل المرشحات الإناث (الشكل 11). ومن بين أهم 20 مهنة رصدت لها حالات كافية، طلب لأكثر من 85 في المائة من الإعلانات التي حدد فيها نوع الجنس مرشحات إناث. ويظهر هذا النمط بشكل خاص في الوظائف المكتبية والوظائف التي تتعامل مع العملاء، مثل المساعدات الإدارية ومساعدات المبيعات ومحاسبات صناديق المتاجر والمضيفات وموظفات الاستقبال. والحال على العكس من ذلك بالنسبة إلى الرجال، إذ أن عدداً قليلاً من المهن يحصر إمكانية تقديم الطلب بالذكور فقط، حتى بالنسبة إلى الأدوار التي تعتبر تقليدياً من اختصاص الرجال، مثل وظائف المستودعات أو المهن الفنية. وتظهر هذه النتائج أن التفضيلات على أساس نوع الجنس في سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت لا تزال تتركز بشكل كبير في مهن محددة، ما يعزز التجزئة المهنية بدلاً من المساواة بين الجنسين على نطاق واسع. ويحد هذا

ومن حيث طريقة العمل، لا تنص سوى 2.5 في المائة من إعلانات الوظائف على أسلوب عمل عن بُعد أو على نحو يجمع بين العمل عن بعد وبين الحضور إلى المكتب، أما بقية الوظائف فتفرض الحضور إلى المكتب. وقد سجلت نسب أعلى في الاقتصادات العربية ذات البنية المشابهة، مثل الأردن (4.3 في المائة) وتونس (3.1 في المائة)، ما يعني أن مستوى اعتماد العمل عن بُعد القائم على الإنجازات في لبنان أقل نسبياً مما هو عليه في البلدان المماثلة. ومن حيث الأقدمية، يسجل الرائد نسبة طلب تبلغ 59 في المائة على الوظائف في مرحلة دخول سوق العمل، وحوالي 35 في المائة للوظائف في المستويات من المبتدئة إلى الوسطى، و6 في المائة فقط من الوظائف في المستويات العليا. ونظراً لأن بطالة الشباب تشكل عقبة كبيرة في لبنان والمنطقة، تشير هذه الأرقام إلى قدرة سوق العمل على استيعاب الشباب، شريطة أن يستوفوا متطلبات مستوى المهارات.

الشكل 11. الطلب على الوظائف حسب نوع الجنس في لبنان (أهم 20 مهنة)



المصدر: راصد المهارات الذي طورته الإسكوا (استخرجت النتائج في آب/أغسطس 2025).

الخلاصة

المحاسبة والمالية والضيافة والمبيعات، إلا أن سوق العمل تشهد نمواً مطرداً في الطلب على المهارات التكنولوجية. ونسبة النمو النسبي في الطلب على المهارات الرقمية والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقل عن النصف بقليل، مقابل حوالي 55 في المائة تهيمن عليها مجالات موجهة نحو الخدمات، ما يعكس استمرار هيمنة هذه القطاعات على الاقتصاد اللبناني.

وعلى العكس من ذلك، فإن المهارات المتدهورة (تلك التي تظهر انخفاضاً حاداً) تحل محلها المهارات التكنولوجية، التي بلغت ذروتها في النصف الأول من فترة الخمس سنوات ثم انخفضت في النصف الثاني لأسباب مختلفة. وكما سبقت الإشارة، تشهد المهارات التكنولوجية تذبذباً أشد في الطلب عليها، في انعكاس لسرعة نمو بعض التكنولوجيات وتنافسها أو إحلال بعضها محل بعض. وتعد هذه المهارات التكنولوجية العالية القيمة عاملاً في جعل القوى العاملة أكثر كفاءة وإنتاجية، ما يستدعي دعمها والاستفادة منها من خلال التدريب والتعلم المستمر. وقد تؤدي المهارات الرقمية والتكنولوجية الحيوية المطلوبة في البلد دوراً محورياً في تعزيز قدرة القطاع الخاص على التعافي والنمو، وعلى الاحتفاظ بمزيد من الأعمال على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا سيما وأن لبنان أصبح خياراً أكثر فعالية من حيث الكلفة مع تفكك الربط بين العملة المحلية والدولار بين عامي 2020 و2023. وأصبحت هذه الميزة النسبية أكثر وضوحاً عند النظر إلى درجة الذكاء الاصطناعي في لبنان مقارنة بالمنطقة، ما يشير إلى إمكانية تحقيق مستويات أعلى نسبياً من الكفاءة والإنتاجية، إذا ما اقترن هذا الطلب بتوافر العرض المناسب من المهارات.

وعلى الرغم مما أبداه لبنان من قدرة على التكيف مع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، ومع تسارع التغير الاقتصادي خلال السنوات الست الماضية، جاء ذلك بكلفة باهظة، إذ سجل انخفاض حاد في النمو الاقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم. وقد واجهت مرونة سوق العمل في لبنان ضغوطاً مرتبطة بارتفاع مستويات الهجرة، لا سيما بين ذوي المواهب والمهارات، وإغلاق الشركات. إلا أن هذه السوق لا تزال تتمتع بقوى عاملة ماهرة وموقع إقليمي وعالمي، ما قد يمكّنها من التعافي. ومن الأهمية بمكان تسخير هذه القدرة على الصمود عبر اعتماد سياسات ومبادرات سليمة تتوجه لتعافي البلد.

توفر أدوات البيانات الضخمة، ولا سيما إعلانات الوظائف عبر الإنترنت وتصنيفات المهارات، رؤى مفصلة ومحدثة بشأن ديناميات سوق العمل، لا سيما في البيئات الشحيحة بالبيانات، مثل لبنان. وثمة ثغرات كبيرة في إحصاءات العمل التقليدية، وقد تمكن هذه المصادر من معالجتها، وذلك عبر تحديد التغييرات في الطلب على المهارات، وفي تكوين العمالة، ونقاط الضعف القطاعية بدقة كبيرة. والاستفادة من هذه الأدوات تعزز صنع السياسات القائمة على الأدلة، وتساعد على توقع التغييرات الهيكلية في مرحلة مبكرة وبدقة أكبر.

وتعطي دراسة ديناميات سوق العمل اللبنانية رؤى مهمة بشأن التحديات التي يواجهها الاقتصاد والقوى العاملة في البلد. وتكشف المؤشرات الاقتصادية الكلية عن سلسلة من الأزمات المترابطة ذات التأثير العميق على آفاق النمو والعمالة. فبلغت معدلات البطالة ذروتها في عام 2020، عند نحو 30 في المائة، أي ما يقرب من ثلاث مرات المتوسط الإقليمي العربي، وكانت المستويات مقلقة بشكل خاص بين الشباب. ورافق ذلك ارتفاع حاد في العمالة في القطاع غير النظامي، بنحو 9 نقاط مئوية عن مستويات ما قبل الأزمة، لتصل إلى 64 في المائة بحلول عام 2022، ما يعكس تحولاً، إزاء انكماش الاقتصاد، نحو الوظائف غير المغطاة بالقوانين والتنظيمات. وخلال الفترة نفسها، تراجعت القوى العاملة بنحو 5 في المائة، في حين ظلت مشاركة الإناث دون المتوسطات الإقليمية بكثير. ونتيجة لذلك، تراجعت القدرة الاستيعابية لسوق العمل، ما قلص آفاق التعافي والنمو المستدام. وبحلول عام 2022، ظلت معظم الوظائف مركزة في القطاعات التقليدية، مثل البناء والصناعة التحويلية الأساسية والإدارة العامة، مع انتقال محدود نحو أنشطة أكثر اعتماداً على التكنولوجيا. وأدى هذا الواقع إلى فترة طويلة من النمو المنخفض، ما هدد التعافي والاستقرار على الأجل الطويل.

وإزاء هذه الظروف، تكشف الديناميات المتغيرة للطلب على المهارات عن إمكانية تعافي سوق العمل. ويبدو أن سوق العمل اللبنانية عبر الإنترنت تواكب اتجاهات الثورة الصناعية الرابعة، إذ تقارب نسبة المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا في إعلانات الوظائف المتوسط الإقليمي. وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من الطلب على العمالة عبر الإنترنت في لبنان لا تزال على المهن التقليدية والأدوار التجارية والخدمية التقليدية، مثل

التوصيات المتعلقة بالسياسات

لتعليم المهارات وإعادة التأهيل بها وتطويرها، على أن تركز هذه البرامج على المهارات الرقمية والمتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة التي استخلصها الراصد. وينبغي تنسيق هذه البرامج في إطار مجلس وطني للمهارات، يعمل على مواءمة برامج التدريب مع احتياجات السوق في الوقت الفعلي، مثل مجلس مهارات المستقبل في سنغافورة (SkillsFuture Singapore) الذي يمنح المواطنين أئتمانات لدورات تدريبية معتمدة من القطاع الصناعي لضمان التعلم مدى الحياة.

ويبلغ متوسط طاقات تعزيز سوق العمل اللبنانية بالذكاء الاصطناعي حوالي 32 في المائة، ما يعني أن هذه التكنولوجيا ستستكمل القوى العاملة ولن تحل محلها. ولذا، من المهم تزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي الجديدة هذه بفعالية. يجب أن تنص سياسة التعليم على إدماج المعرفة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات واستخدام الأدوات العملية (مثل هندسة تصميم الأسئلة) في جميع مستويات التعليم، مع التركيز بشكل خاص على المهن ذات إمكانيات التوسع العالية مثل المحاسبة وتحليل البيانات. وهذا يحاكي مبادرة «عناصر الذكاء الاصطناعي» الفنلندية، التي نجحت في زيادة الوعي بمجال الذكاء الاصطناعي والكفاءة في استخدامه بين جميع السكان. ودمج هذه المهارات في كل من التعليم الرسمي ومسارات التعلم مدى الحياة من شأنه أن يضمن بقاء القوى العاملة اللبنانية قادرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية.

وتظهر سوق العمل في لبنان مجالاً للتطور في المهارات الشخصية المطلوبة عالمياً، مثل المرونة والتفكير الإبداعي والتعلم الذاتي، وكذلك في اعتماد العمل عن بُعد (2.5 في المائة فقط من إعلانات الوظائف عبر الإنترنت). ويتوجب على صانعي السياسات تعزيز الأطر التنظيمية التي تمكن من اعتماد نماذج العمل عن بُعد وتلك التي تجمع بين العمل من بعد والحضور في المكاتب، ولا بد لهم أيضاً من العمل مع المؤسسات التعليمية لتضمين المهارات الإنسانية الأقل عرضة للتأثر بالآتمتة، في جميع برامج التدريب. ويحاكي هذا النهج اتجاهاً عالمياً شائعاً في بلدان مثل إستونيا، التي بنت اقتصاداً يعطي الأولوية

بناءً على النتائج الواردة في هذه الورقة، يجب اتخاذ خطوات بتسلسل دقيق يركز إلى الواقع الاقتصادي في السياسات العامة. وبعد الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه التي شهدتها لبنان على مدى السنوات الست الماضية، لا بد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي كشرط أساسي لنجاح أي تدخل في سوق العمل. ومن دون هذا الاستقرار، يُرجَّح أن تبقى فرص العمل محدودة والاستثمار شبه غائب، فيما تتواصل هجرة ذوي المواهب والمهارات. لذا، من المهم أن يعطي لبنان الأولوية لتنفيذ خطة إصلاح موثوقة تشمل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وإعادة هيكلة الدين العام، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الحوكمة، من أجل تعزيز الثقة والدفع بعجلة التعافي الاقتصادي. وإلى جانب هذه الإصلاحات، من الضروري إعطاء الأولوية للاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية الحيوية، ولا سيما الكهرباء الموثوقة والإنترنت العالي السرعة. ويرتبط هذا الاستثمار ارتباطاً مباشراً بتهيئة بيئة مواتية تمكن عمل قطاعات التكنولوجيا والثورة الصناعية الرابعة ونموها واستدامتها. وهذا يؤكد أهمية وضع استراتيجية وطنية متكاملة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الرقمي للاستفادة من الطلب الناشئ على المهارات الرقمية ومهارات الثورة الصناعية الرابعة المشار إليها في هذه الورقة، وترجمة هذه الإمكانيات إلى مكاسب مستدامة في الإنتاجية والنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

وبالإضافة إلى هذه الإصلاحات الأساسية على المستوى الوطني، ينبغي بذل جهود هادفة لدعم المواهب وتطويرها في سوق العمل، وكذلك في الشركات التي توظفها. وهاتان الخطوتان في غاية الأهمية لأن كلاهما محرك أساسي للنمو الاقتصادي. يُظهر تحليلنا طلباً نابضاً، وسريع التغير، على المهارات الفنية، فيتسارع ظهور مهارات جديدة، مثل تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، في حين يتراجع الطلب على مهارات أخرى بسرعة. وعلى الرغم من أن بيانات الراصد تستخلص بعض الاتجاهات النسبية، يجب قياس حجم هذا الطلب بدقة من خلال المسوحات، وينبغي على صانعي السياسات التعاون مع القطاع الخاص، وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية والتدريبية، لتطوير برامج هادفة قصيرة الأجل

مهاراتهم، بما يضمن قدرتهم على التكيف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة. ويمكن للوحة معلومات عامة عن المهارات أن تزود الطلاب والمعلمين وصانعي السياسات بالمعلومات التي يحتاجون، وذلك على غرار منصة استطلاع المهارات CEDEFOP التابعة للاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذه المبادرة أن تحسن استهداف السياسات، وأن تعزز الشفافية والتنسيق والمساءلة في عملية إصلاح سوق العمل.

ولبنان عند منعطف حاسم يتطلب تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي بتجديد رأس المال البشري. واستعادة المصادقية المالية والنقدية، وإعادة بناء البنية التحتية، والاستثمار في الاتصال الرقمي ليست أهدافاً منعزلة عن بعضها البعض؛ بل تؤلف، سوياً، ركيزة سوق عمل قادرة على الصمود، واقتصاد حديث وشامل. وما لم يتحقق هذا الاستقرار، يبقى تأثير التدخلات في سوق العمل محدوداً.

والقوى العاملة اللبنانية المتعلمة والقادرة على المنافسة عالمياً من أهم أصول البلد. فمن خلال تشجيع التعلم المستمر، واعتماد ترتيبات العمل المرنة والعمل عن بُعد، وبناء نظم قوية لاستطلاع المهارات، يمكن للبنان أن يضع نفسه في موقع مركز إقليمي للمواهب الرقمية والابتكار. ويمكن للشراكات المنسقة بين القطاعين العام والخاص، والقائمة على إصلاحات موثوقة، ووضع سياسات تستند إلى البيانات، أن تحول التحديات الحالية إلى فرص لتحقيق نمو مستدام قائم على المعرفة.

للرقمنة، وشجعت ثقافة ترتيبات العمل المرنة والرشيقة من خلال الحوكمة الإلكترونية. كما أن توسيع نطاق ترتيبات العمل عن بُعد والعمل المرن يمكن أن يعزز إنتاجية الأفراد الذين يحققون أداءً أفضل في بيئات العمل هذه، مع إتاحة فرص للعمل مع أصحاب عمل دوليين، ما يعزز من جاذبية لبنان كمركز للمواهب العالمية ومواهب المغتربين.

وولاحتفاظ بذوي المواهب والمهارات والاستفادة من هذه الميزة، على الحكومة أن تدعم بنشاط إنشاء مراكز وحاضنات أعمال تكنولوجية. وتتبع هذه الاستراتيجية مبادرة «ستارت أب إنديا» (Startup India)، وهي مبادرة ناجحة تستخدم الحوافز الضريبية واللوائح المبسطة والبنية التحتية المناسبة ومناطق الابتكار المخصصة لتعزيز نظام بيئي تكنولوجي مزدهر والاحتفاظ بذوي المواهب والمهارات العالية. ويمكن أن تكون هذه المراكز أيضاً مساحات للتعاون بين الشركات المحلية والجامعات والشركات الدولية ذات نمط العمل عن بعد، ما يساهم في إبقاء المواهب داخل البلد. وأخيراً، يتطلب إحراز تقدم مستدام في تنمية المهارات ومواءمة سوق العمل مؤسسة نظم البيانات وتبادل مستمر للآراء بين صانعي السياسات ومقدمي خدمات التعليم وأصحاب العمل. وهذا يستدعي من لبنان إنشاء منصة وطنية للمعلومات المتعلقة بالمهارات، تدمج بيانات خريجي الجامعات، والوظائف الشاغرة عبر الإنترنت، ونتائج برامج التدريب، بالاعتماد على راصد المهارات. والمنشود من هذه المنصة هو تتبع مبادرات تقدم للعاملين في منتصف مسارهم المهني لإعادة تأهيلهم بالمهارات وتطوير

الحواشي

1. International Labour Organization (ILO), The feasibility of using big data in anticipating and matching skills needs, 2020.
2. World Economic Forum (WEF), The Future of Jobs Report, 2025.
3. WEF, The Future of Jobs Report, 2023.
4. World Development Report, The Changing Nature of Work, 2019.
5. باستخدام بيانات من 43 مليون إعلان وظيفة على الإنترنت لتقييم الطلب على المهارات الرقمية.
6. OECD, Skills for the Digital Transition, 2022.
7. ILO, Lebanon Follow-up Labour Force Survey January 2022, 2022.
8. ILO, The feasibility of using big data in anticipating and matching skills needs, 2020.
9. المرجع نفسه، الشكل 1.8.
10. المرجع نفسه.
11. المرجع نفسه.
12. هذه الدول العشرون هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
13. البيانات مستخرجة في آب/أغسطس 2025.
14. تم تنظيفها من التكرارات والأحرف الخاصة.
15. هذا ضروري لأن وظائف متماثلة قد يعلن عنها تحت مسميات مختلفة. على سبيل المثال، بدون تجميع من محلي البيانات ومحلي السلاسل الزمنية ضمن نفس الفئة، لا يمكن للبيانات تحديد أوجه التشابه بين هذه الوظائف المتماثلة.
16. في إطار التصنيف الدولي الموحد للمهن، تسوى المهن ضمن تسلسل هرمي يتألف من أربعة مستويات. ويستخدم التصنيف الأوروبي للمهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن نفس التسلسل الهرمي المكون من أربعة مستويات المستخدم في التصنيف الدولي، إلا أنه يحدد أيضاً مستوى خامساً يعرف المسميات الوظيفية المسواة ضمن التصنيف المنصوص عليها في التصنيف الدولي.
17. لهذا الغرض، تستخدم الإسكوا مجموعة مختلفة بعض الشيء من خوارزميات معالجة اللغة الطبيعية المختلفة قليلاً للتصدي لمشكلة الربط، مع تحويل التركيز التقني إلى منهجية التعرف على الكيانات المسماة (NER). ولا تتطرق هذه الورقة إلى التفاصيل التقنية.
18. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (الناتج المحلي الإجمالي، بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، استرجع في تشرين الأول/أكتوبر 2025، <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD>.
19. حسابات استناداً إلى البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (الناتج المحلي الإجمالي، بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015).
20. حسابات استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.
21. مجموعة البنك الدولي، لبنان: التطبيق مع الأزمة ليس طريقاً للاستقرار، 2023.
22. صندوق النقد الدولي، الدين العام الإجمالي للحكومة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) - لبنان (استرجع في تشرين الأول/أكتوبر 2025).
23. مجموعة البنك الدولي، لبنان: ارتفاع معدل الفقر أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي إلى 44% تحت وطأة أزمة مستمرة، 2024.
24. BDL, Macroeconomic Review, June 2025, Issue No. 1, Beirut.
25. World Bank, Lebanon: Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA), March 2025.
26. World Bank, World Development Indicators (Population and demographic structure) (accessed October 2025).
27. Central Administration of Statistics (CAS), Labour Force Survey 2019-2018 and Labour Force and Household Living Conditions Survey 2022 (Beirut, 2023).
28. ILOSTAT, Statistics in Arab States (accessed October 2025).
29. CAS, Labour Force Survey 2019-2018 and Labour Force and Household Living Conditions Survey 2022 (Beirut, 2023).
30. المرجع نفسه.

.31 ILOSTAT, Statistics in Arab States (accessed October 2025).

.32 Miguel Mendelek, The Lebanese Trend of Emigration: A New Peak Since 2019?, 2022.

.33 في الواقع، نشرت البيانات في 2023، HR News, The top 20 hard and soft skills jobseekers should showcase to get an interview, 2023؛ بيانات LinkedIn منشورة في تقرير 2024، Mercer, 2024 Global Talent Trends، Lightcast منشورة في 2025، WEF, The Future of Jobs Report, 2025؛

.34 لحساب أوزان الروابط بين كل عقدة، جرى التعامل مع كل عقدة أولاً كنقطة في فضاء إقليدي متعدد الأبعاد، حيث تحدد أبعاد الفضاء من خلال المهارات المرصودة. واستخدمت نسخة معدلة بعض الشيء من مقياس جاكارد لحساب المسافة القائمة على المهارة بين كل عقدة.

.35 WIPO, Lebanon Ranking in the Global Innovation Index 2025.

.36 OECD, Measuring the Digital Transformation, 2019.



تتضمن هذه الورقة تحليلاً لسوق العمل اللبنانية والتغيرات التي شهدتها من حيث الطلب على المهارات بعد ست سنوات من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية المتفاقمة. واستخدمت في التحليل بيانات ضخمة من إعلانات الوظائف على الإنترنت، بعد معالجتها من خلال راصد المهارات الذي طورته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وفي سياق الانكماش الاقتصادي الحاد، وارتفاع معدلات البطالة والعمالة غير النظامية، وتسارع هجرة ذوي المواهب والمهارات من البلد، تطرح الدراسة تقييماً قائماً على البيانات لكيفية تغير متطلبات المهارات بين عامي 2020 و2025.

وتتبين من نتائج التحليل أن سوق العمل لا تزال تهيمن عليها المهن التقليدية في مجالي الخدمات والأعمال، وإن نشأ فيها طلب على بعض المهارات في مجالات التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي المرتبطة بتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة. وبالمقابل، يشهد الطلب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تراجعاً بنوياً، إلى جانب تباطؤ زخم القطاع الرقمي، جراء بيئة الاستثمار المقيدة ومحدودية البنية التحتية في البلد. ومن خلال الجمع بين السياق الاقتصادي الكلي والمعلومات التفصيلية عن المهارات، يوضح في هذه الورقة كيف يمكن للبيانات الضخمة أن تعوض عن محدودية النظم الإحصائية وتدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة. ويخلص التحليل إلى أن التعافي في لبنان يعتمد على تدعيم الاستقرار الاقتصادي الكلي بتنمية رأس المال البشري، والاستثمار الموجه نحو المهارات الرقمية، ومأسسة نظم استطلاع المهارات لإعادة بناء سوق عمل قادرة على الصمود ومهيئة للمستقبل.

